اقتصاد

الشرق
El Sharq Online
الإلكترونية

الحريري يرعى إطلاق «موازنة المواطنة والمواطن لعام 2019»: ملتزمون بإقرار موازنة 2020 ضمن المهل الدستورية

وقوفا للنشيد الوطني

رأى رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري ان الاصلاح لا يتم بين ليلة وضحاها وهو مسيرة مستمرة وعملية تتطلب وقتا وجهدا وتوافقا سياسيا حولها، لافتا الى «اننا نعمل اليوم للنهوض باقتصادنا ومؤسساتنا لاستعادة الثقة، ثقة المواطن بالدولة وثقة القطاع الخاص بالدولة وثقة المجتمع الدولي بلبنان، واستعادة هذه الثقة لا يمكن ان تتم من دون وضع اسس شفافة لعملنا واطلاع الراي العام على الموازنة العامة امر مهم لتعزيز هذه الثقة.«

كلام الرئيس الحريري جاء خلال رعايته بعد ظهر امس حفل اطلاق «موازنة المواطنة والمواطن للعام 2019» في معهد باسل فليحان المالي في حضور نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني ووزير المال علي حسن خليل وشخصيات.

وقال الرئيس الحريري: «خلال السنوات الثلاث الاخيرة خطونا خطوات مهمة في اعادة الانتظام للمالية العامة، من خلال اقرار 3 موازنات على التوالي بعد انقطاع دام 12 عاما، وكما ان اقرار الموازنة بحد ذاته أمر أساسي، الا انه من المهم أيضاً هو اقرارها ضمن المهل الدستورية وهذا ما سنقوم به هذا العام ونحن ملتزمون باقرار موازنة العام 2020 ضمن المهل الدستورية.«

وأضافت: «أتيت اليوم (امس) لاكلمكم بصراحة، وكما تعلمون جميعا فاننا نمرّ بوضع دقيق جداً، ولا نملك ترف اضاعة الوقت، والكل يدرك انه علينا اتخاذ قرارات صعبة في المرحلة المقبلة كما قال الوزير خليل.«

وتابع: «ولأكون صريحا أكثر معكم، فان كلفة الاصلاح وكلفة القرارات التي يجب اتخاذها اليوم أقل بكثير من كلفة ادارة الازمة اذا حصلت، خصوصا اذا خرجت هذه الأزمة عن السيطرة.«

وقال: «اليوم لايزال امامنا مجال لمعالجة المشاكل التي نواجهها. التحديات أمامنا واضحة والحلول معروفة، وقد أكدنا عليها في الرؤية التي طرحناها في مؤتمر سيدر وفي البيان

الوزاري وفي لقاء بعبدا الأخير. المهم اليوم أن ننتقل لمرحلة التنفيذ وان لا نضيع المزيد من الوقت.«
اضاف: «كما تعلمون فان الاصلاح لا يتم بين ليلة وضحاها، فهو مسيرة مستمرة وعملية تتطلب الوقت والجهد. ولكي ينجح الاصلاح ويكون مستداما، علينا ان نؤمن التوافق السياسي حوله وان تواكبه ادارات ومؤسسات عامة فعالة منتجة عصرية وحديثة. لذلك فان المطلوب من الادارات والمؤسسات العامة كافة الاستنفار لمواكبة هذه الورشة وانا كلي ثقة بان لدينا ما يكفي من قدرات في القطاع العام للنهوض باقتصاد ومؤسسات لبنان.«
وتابع: «ان اطلاع الرأي العام على الموازنة العامة امر مهم لأن الموازنة تترجم سياسة وتوجهات الحكومة لسنة كاملة وهذا امر أساسي لتعزيز وتكريس مبدأ المحاسبة والمساءلة وليرى المواطن بشكل خاص، ما الذي يتم تطبيقه من بنود الموازنة وما لا يتم تطبيقه ويسائل الحكومة على هذا الأساس، وليس على الاساس الخيالي الذي نسمعه من بعض السياسيين. فهذا مستند يشرح للمواطن كل ما تقوم به وزارة المالية والدولة وهو امر يساعدنا على استعادة الثقة. هذا الامر الذي يجب ان نعتاد عليه في لبنان من الان وصاعدا، فنحن لسنا معتادين على هذه الشفافية واسلوب العمل، والتعاون بين المؤسسات وبين الدولة والمواطن، وهذا ما نطمح اليه.«
وأكد ان «هذه المعادلة هي التي يجب ان تحكم عملنا وعمل اداراتنا في المرحلة المقبلة، لأنه في غياب عنصر من هذه العناصر الثلاثة، لا يمكن ان يكون لدينا دولة قوية ولا مؤسسات قوية.«
من جهته وصف وزير المال «موازنة المواطنة والمواطن» بأنها «إنجاز حقيقي يتجاوز الشكل للدخول في مضمون المسؤولية المالية الملقاة على عاتقنا جميعاً.«
وقال: «لقد التزمنا إعداد الموازنة العامة لسنة 2020 في السياق نفسه الذي اتفق عليه عند إنجاز موازنة 2019: استكمال ما يجب استكماله من إصلاحات وإرفاق هذه الموازنة بجملة القوانين المكملة التي تؤكد على مسار الإصلاح هذا، وسلة من القوانين المتصلة مباشرة بعمل الموازنة والتزامات الحكومة الدولية، وهي ما يتعلق بقانون الجمارك وقانون المشتريات العامة الذي أعد في هذا المعهد والذي يعتبر من أهم القوانين التي طرحت في السنوات العشر الأخيرة في الكثير من الدول، وقانون الالتزام الضريبي وقانون إصلاح نظام التقاعد». وشدد على أن «القوانين الأربعة لها علاقة مباشرة بالعملية الإصلاحية االتي بدأت في العام 2019 وستستكمل في 2020 من خلال هذه القوانين ومن خلال جملة الإجراءات التي التزمت الحكومة اتخاذها.«
وتمنى «إنجاز إقرار هذا الموازنة في موعدها الدستوري قبل منتصف تشرين الأول المقبل»، مؤكداً أن الرئيس الحريري «ملتزم بهذا الأمر»، معتبراً أن «هذا الالتزام يعزز صدقية الدولة ويسمح بإقرار الموازنة ربما للمرة الأولى منذ عقود، قبل نهاية العام الحالي وقبل بداية السنة المالية الجديدة عام 2020:». وأضاف: «إذا تم هذا الأمر نكون قد خطونا خطوة جدية على طريق الإصلاح وانتظام عمل المالية العامة.«
وقدّمت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي السيدة لمياء المبيض بساط درعاً تذكارية للحريري، وذكّرت في كلمتها الترحيبية بتاريخ المعهد وبداياته، مشيرة إلى أنه تحوّل خلال «ربع قرن من المثابرة»، «من مشروع تعاون لبناني – فرنسي بقيادة فرنسيّة، إلى عنوان وطَني للخبرة في مواضيع إدارة المال العام وتحديث الدولة.«

https://www.elsharkonline.com/%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b1%d9%8a%d8%b1%d9%8a-%d9%8a%d8%b1%d8%b9%d9%89-%d8%a5%d8%b7%d9%84%d8%a7%d9%82-%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%b2%d9%86%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%b7%d9%86%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%b7%d9%86-%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85-2019-%d9%85%d9%84%d8%aa%d8%b2%d9%85%d9%88%d9%86-%d8%a8%d8%a5%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1-%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%b2%d9%86%d8%a9-

2020-%d8%b6%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%87%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b3%d8%aa%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9/2019/09/17/%d8%a5%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af/

النهار

الحريري أطلق "موازنة المواطنة والمواطن": الإصلاح يتطلب وقتاً وتوافقاً

رأى رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري ان "الاصلاح لا يتم بين ليلة وضحاها، وهو مسيرة مستمرة وعملية تتطلب وقتا وجهدا وتوافقا سياسيا حولها"، لافتا الى "اننا نعمل للنهوض باقتصادنا ومؤسساتنا لاستعادة الثقة، ثقة المواطن بالدولة وثقة القطاع الخاص بالدولة وثقة المجتمع الدولي بلبنان، واستعادة هذه الثقة لا يمكن أن تتم من دون وضع أسس شفافة لعملنا. وإن إطلاع الرأي العام على الموازنة العامة أمر مهم لتعزيز هذه الثقة."

وإذ أكد "التزام إقرار موازنة 2020 ضمن المهل الدستورية"، قال: "الكل يدرك أن علينا اتخاذ قرارات صعبة في المرحلة المقبلة."

واعتبر أن "ورشة الاصلاح التي أمامنا كبيرة ومهمة، وأنا حريص على أن يكون الجميع مشاركا فيها، من قطاع عام بمختلف اداراته ومؤسساته، وقطاع خاص، ومجتمع مدني، وذلك من خلال حوار اقتصادي واجتماعي جدي وبنَاء."

كلام الرئيس الحريري جاء خلال رعايته بعد ظهر أمس إطلاق "موازنة المواطنة والمواطن للعام 2019" التي أعدها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي التابع لوزارة المال بالتعاون مع مديريّة الموازنة ومراقبة النفقات في مديرية الماليّة العامة، في حضور نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني ووزير المال علي حسن خليل وشخصيات.

أما خليل فوصف "موازنة المواطنة والمواطن" بأنها "إنجاز حقيقي يتجاوز الشكل للدخول في مضمون المسؤولية المالية الملقاة على عاتقنا جميعاً". وأضاف: "هذا الأمر لا يأتي منفصلاً عن سياق من العمل ارتضيناه والتزمناه من خلال هذا المعهد وإدارات وزارة المال ومؤسساتها، حيث قلنا قبل سنة من على هذا المنبر إن جملة من القرارات الصعبة والإجراءات يجب ان نتحملها وأن نتخذ القرارات في شأنها، لأن تجاهل هذا الأمر لم يعد مسموحاً في دولة تعاني ما تعانيه على المستويين الاقتصادي والمالي."

وتابع خليل: "لقد التزمنا إعداد الموازنة العامة لسنة 2020 في السياق نفسه الذي اتفق عليه عند إنجاز موازنة 2019: استكمال ما يجب استكماله من إصلاحات وإرفاق هذه الموازنة بجملة القوانين المكملة التي تؤكد مسار الإصلاح هذا، وسلة من القوانين المتصلة مباشرة بعمل الموازنة والتزامات الحكومة الدولية، وهي ما يتعلق بقانون الجمارك وقانون المشتريات العامة الذي أعد في هذا المعهد، والذي يعتبر من أهم القوانين التي طرحت في السنوات العشر الأخيرة في الكثير من الدول، وقانون الالتزام الضريبي وقانون إصلاح نظام التقاعد."

وقدّمت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط درعاً تذكارية للحريري، وذكّرت في كلمتها بتاريخ المعهد وبداياته، معتبرة أن إطلاق "موازنة المواطنة والمواطن" مناسبة مهمة "لأن قراءة الموازَنَة هي مسألة تمسّ بالجوهر والأساس، إذ إن ماليَّة الدولَة هي أموال الناس، أودَعوها أمانَة بين أيدي المسؤولين وائتمنوهم على صرفها."

https://newspaper.annahar.com/article/1030429-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D8%A3%D8%B7%D9%84%D9%82-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%8A%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D9%88%D9%82%D8%AA%D8%A7-%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82%D8%A7

الديار
AD-DIYAR
لبنانية • سياسية • مستقلة

الحريري خلال اطــلاق موازنة المواطـنـــة والمـواطــن : الاصلاح لا يـتـم بـيـن لـيلة وضحاها وهو مسيرة مستمرة

رعى رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري بعد ظهر امس حفل اطلاق «موازنة المواطنة والمواطن للعام 2019» في معهد باسل فليحان المالي في حضور نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني ووزير المال علي حسن خليل وشخصيات.

وخاطب الحريري الحضور: «خلال السنوات الثلاث الاخيرة خطونا خطوات مهمة في اعادة الانتظام للمالية العامة، من خلال اقرار 3 موازنات على التوالي بعد انقطاع دام 12 عاما، وكما ان اقرار الموازنة بذاته أمر أساسي، الا انه من المهم أيضا إقرارها ضمن المهل الدستورية، وهذا ما سنقوم به هذا العام، ونحن ملتزمون إقرار موازنة العام 2020 ضمن المهل الدستورية».

وأضاف: «أتيت اليوم لأكلمكم بصراحة، وكما تعلمون جميعا فاننا نمر بوضع دقيق جدا، ولا نملك ترف اضاعة الوقت، والكل يدرك ان علينا اتخاذ قرارات صعبة في المرحلة المقبلة.

ولأكون صريحا أكثر معكم، فإن كلفة الاصلاح وكلفة القرارات التي يجب اتخاذها اليوم أقل بكثير من كلفة ادارة الازمة اذا حصلت، وخصوصا اذا خرجت هذه الأزمة عن السيطرة. اليوم لا يزال امامنا مجال لمعالجة المشاكل التي نواجهها. التحديات أمامنا واضحة والحلول معروفة، وقد أكدناها في الرؤية التي طرحناها في مؤتمر سيدر وفي البيان الوزاري وفي لقاء بعبدا الأخير.

المهم اليوم أن ننتقل الى مرحلة التنفيذ ولا نضيع المزيد من الوقت. ورشة الاصلاح التي أمامنا كبيرة ومهمة، وأنا حريص على أن يكون الجميع مشاركا فيها، من قطاع عام بمختلف اداراته ومؤسساته، وقطاع خاص، ومجتمع مدني، وذلك من خلال حوار اقتصادي واجتماعي جدي وبناء. وهذا الحوار يجب أن يكون داخل مؤسسات الدولة بين مختلف الادارات، وبين الدولة والقطاع الخاص، وبين الدولة والمجتمع المدني. ونحن حرصاء على هذا الامر».

} خليل {

اما وزير المال علي حسن خليل فوصف «موازنة المواطنة والمواطن» بأنها «إنجاز حقيقي يتجاوز الشكل للدخول في مضمون المسؤولية المالية الملقاة على عاتقنا جميعا».

وتابع خليل: «لقد التزمنا إعداد الموازنة العامة لسنة 2020 في السياق نفسه الذي اتفق عليه عند إنجاز موازنة 2019: استكمال ما يجب استكماله من إصلاحات وإرفاق هذه الموازنة بجملة القوانين المكملة التي تؤكد مسار الإصلاح هذا، وسلة من القوانين المتصلة مباشرة بعمل الموازنة والتزامات الحكومة الدولية، وهي ما يتعلق بقانون الجمارك وقانون المشتريات العامة الذي أعد في هذا المعهد والذي يعتبر من أهم القوانين التي طرحت في السنوات العشر الأخيرة في الكثير من الدول، وقانون الالتزام الضريبي وقانون إصلاح نظام التقاعد». وشدد على ان «القوانين الاربعة لها علاقة مباشرة بالعملية الاصلاحية التي بدأت في العام 2019 وستستكمل في 2020 من خلال هذه القوانين ومن خلال جملة الاجراءات التي التزمت الحكومة اتخاذها».

https://www.addiyarcomcarloscharlesnet.com/article/1792433-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-
-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%AA%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%87%D8%A7-%D9%88%D9%87%D9%88

الحريري أطلق موازنة المواطنة والمواطن: الإصلاح مسيرة مستمرة

الرئيس الحريري يتسلّم الدرع التذكاري من بساط في حضور خليل ومشاركين

رعى رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري بعد ظهر أمس حفل اطلاق «موازنة المواطنة والمواطن للعام 2019» في معهد باسل فليحان المالي في حضور نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني ووزير المال علي حسن خليل وشخصيات.

وخاطب الحريري الحضور: أتيت لأكلمكم بصراحة، وكما تعلمون جميعا فإننا نمر بوضع دقيق جدا، ولا نملك ترف اضاعة الوقت، والكل يدرك ان علينا اتخاذ قرارات صعبة في المرحلة المقبلة كما قال وزير المال علي حسن خليل. ولأكون صريحا أكثر معكم، فإن كلفة الاصلاح وكلفة القرارات التي يجب اتخاذها اليوم أقل بكثير من كلفة ادارة الازمة اذا حصلت، وخصوصا اذا خرجت هذه الأزمة عن السيطرة. اليوم لا يزال امامنا مجال لمعالجة المشاكل التي نواجهها. التحديات أمامنا واضحة والحلول معروفة، وقد أكدناها في الرؤية التي طرحناها في مؤتمر سيدر وفي البيان الوزاري وفي لقاء بعبدا الأخير. المهم اليوم أن ننتقل الى مرحلة التنفيذ ولا نضيع المزيد من الوقت. ورشة الاصلاح التي أمامنا كبيرة ومهمة، وأنا حريص على أن يكون الجميع مشاركا فيها، من قطاع عام بمختلف اداراته ومؤسساته، وقطاع خاص، ومجتمع مدني، وذلك من خلال حوار اقتصادي واجتماعي جدي وبناء .

وأكد «أننا نعمل اليوم للنهوض باقتصادنا ومؤسساتنا لاستعادة الثقة، ثقة المواطن بالدولة وثقة القطاع الخاص بالدولة وثقة المجتمع الدولي بلبنان، واستعادة الثقة لا يمكن أن تتم دون وضع أسس شفافة لعملنا، وما يقوم به معهد باسل فيحان من خلال اطلاق موازنة «المواطنة والمواطن» يصب في هذا الاتجاه. لانه من المهم جدا ان نسلط الضوء على الارقام كما هي وبشكل شفاف، ليعرف المواطن حقيقة الوضع المالي للدولة، وما هي الايرادات التي تحصلها

وكيف تصرف وعلى اية قطاعات. وليعرف المواطن ايضا لماذا يزداد العجز، ولماذا يرتفع الدين العام ، ولماذا علينا اتخاذ الاجراءات التي نتخذها اليوم.«

خليل

أما خليل فوصف «موازنة المواطنة والمواطن» بأنها «إنجاز حقيقي يتجاوز الشكل للدخول في مضمون المسؤولية المالية الملقاة على عاتقنا جميعا»، مضيفا: «لقد التزمنا إعداد الموازنة العامة لسنة 2020 في السياق نفسه الذي اتفق عليه عند إنجاز موازنة 2019: استكمال ما يجب استكماله من إصلاحات وإرفاق هذه الموازنة بجملة القوانين المكملة التي تؤكد مسار الإصلاح هذا، وسلة من القوانين المتصلة مباشرة بعمل الموازنة والتزامات الحكومة الدولية، وهي ما يتعلق بقانون الجمارك وقانون المشتريات العامة الذي أعد في هذا المعهد والذي يعتبر من أهم القوانين التي طرحت في السنوات العشر الأخيرة في الكثير من الدول، وقانون الالتزام الضريبي وقانون إصلاح نظام التقاعد.«

بساط

وقدمت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط درعا تذكارية للحريري، واعتبرت أن إطلاق «موازنة المواطن والمواطن» مناسبة «مهمة للمعهد ولكن ايضا لعامَة الناس وللمجتمع الدولي، لأن قراءة الموازَنَة هي مسألة تمس بالجوهر والأساس، إذ أن ماليَة الدولَة هي أموال الناس، أودَعوها أمانَة بين ايادي المسؤولين وأئتمنوهم على صرفها .«

http://aliwaa.com.lb/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D8%A3%D8%B7%D9%84%D9%82-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A9/

الحريري خلال إطلاق موازنة المواطن والمواطنة: الإصلاح مستمرّ ويتطلّب جهداً وتوافقاً سياسياً

الحريري متوسطاً خليل وبساط بعد إطلاق موازنة المواطن والمواطنة أمس (دالاتي ونهرا)

رأى رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري أن "الاصلاح لا يتم بين ليلة وضحاها وهو مسيرة مستمرة وعملية تتطلب وقتاً وجهداً وتوافقاً سياسياً حولها، لافتاً الى "اننا نعمل اليوم للنهوض باقتصادنا ومؤسساتنا لاستعادة الثقة، ثقة المواطن بالدولة وثقة القطاع الخاص بالدولة وثقة المجتمع الدولي بلبنان، واستعادة هذه الثقة لا يمكن ان تتم من دون وضع اسس شفافة لعملنا، واطلاع الراي العام على الموازنة العامة امر مهم لتعزيز هذه الثقة."

كلام الرئيس الحريري جاء خلال رعايته أمس حفل اطلاق "موازنة المواطنة والمواطن للعام 2019 " التي أعدتها وزارة المالية والمعهد المالي والاقتصادي التابع لمعهد باسل فليحان وذلك في حضور نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني ووزير المال علي حسن خليل وشخصيات.

وأشار الحريري الى أنه خلال السنوات الثلاث الاخيرة خطونا خطوات مهمة في إعادة الانتظام للمالية العامة، من خلال اقرار 3 موازنات على التوالي بعد انقطاع دام 12 عاماً، وكما ان اقرار الموازنة بحد ذاته أمر أساسي، الا أنه من المهم أيضاً اقرارها ضمن المهل الدستورية وهذا ما سنقوم به هذا العام ونحن ملتزمون بإقرار موازنة العام 2020 ضمن المهل الدستورية.

وإذ أكّد الحريري اننا نمرّ بوضع دقيق جداً، ولا نملك ترف اضاعة الوقت، قال: "إن كلفة الاصلاح والقرارات التي يجب اتخاذها اليوم أقل بكثير من كلفة ادارة الازمة اذا حصلت، وخصوصاً اذا خرجت هذه الأزمة عن السيطرة."

ولفت الى أنه "اليوم لا يزال امامنا مجال لمعالجة المشاكل التي نواجهها. التحديات أمامنا واضحة والحلول معروفة، وأكدنا عليها في الرؤية التي طرحناها في مؤتمر "سيدر" وفي البيان الوزاري وفي لقاء بعبدا الأخير. المهم اليوم أن ننتقل لمرحلة التنفيذ والا نضيع المزيد من الوقت."

وأوضح أن "ورشة الاصلاح التي أمامنا كبيرة ومهمة، وحريص أن يكون الجميع مشاركاً فيها، من قطاع عام بمختلف إداراته ومؤسساته، وقطاع خاص، ومجتمع مدني، وذلك من خلال حوار اقتصادي واجتماعي جدي وبنَاء. وهذا الحوار يجب ان يكون داخل مؤسسات الدولة بين مختلف الادارات، وبين الدولة والقطاع الخاص، والدولة والمجتمع المدني".. وأعرب عن حرصهم على "حوار دائم مع المجتمع الدولي حول التحديات التي يواجهها لبنان وكيفية الخروج منها، وهذا ما أكدنا عليه في مؤتمر سيدر من خلال آلية متابعة شفافة ومتينة". واضاف: كي ينجح الاصلاح

ويكون مستداماً،علينا ان نؤمن التوافق السياسي حوله وان تواكبه ادارات ومؤسسات عامة فعالة منتجة عصرية وحديثة. لذلك فان المطلوب من الادارات والمؤسسات العامة كافة الاستنفار لمواكبة هذه الورشة وانا كلي ثقة بان لدينا ما يكفي من قدرات في القطاع العام للنهوض باقتصاد ومؤسسات لبنان.

أما وزير المال علي حسن خليل فوصف "موازنة المواطنة والمواطن" بأنها "إنجاز حقيقي يتجاوز الشكل للدخول في مضمون المسؤولية المالية الملقاة على عاتقنا جميعاً". وتابع: "نعرف تماماً أننا تأخرنا في إقرار الموازنة وفي هذه الوثيقة، ولكن ندعو كل هيئات المجتمع المدني والمؤسسات لفتح نقاش حول هذه التجربة وحول أرقام موازنة 2019 لنضع أنفسنا في الدرجة الأولى تحت سقف المحاسبة والمراقبة ولنسجل معاً كل الملاحظات وكل ما يمكن أن يبرز أو يتبين من خلال تفاصيل هذه الموازنة". وتابع خليل: "التزمنا إعداد الموازنة العامة لسنة 2020 في السياق نفسه الذي اتفق عليه عند إنجاز موازنة 2019: استكمال ما يجب استكماله من إصلاحات وإرفاق هذه الموازنة بجملة القوانين المكملة التي تؤكد على مسار الإصلاح هذا، وسلة من القوانين المتصلة مباشرة بعمل الموازنة والتزامات الحكومة الدولية، وهي ما يتعلق بقانون الجمارك وقانون المشتريات العامة الذي أعد في هذا المعهد والذي يعتبر من أهم القوانين التي طرحت في السنوات العشر الأخيرة في الكثير من الدول، وقانون الالتزام الضريبي وقانون إصلاح نظام التقاعد". وشدد على أن "القوانين الأربعة لها علاقة مباشرة بالعملية الإصلاحية التي بدأت في العام 2019 وستستكمل في 2020 من خلال هذه القوانين ومن خلال جملة الإجراءات التي التزمت الحكومة اتخاذها". وتمنى خليل "إنجاز إقرار هذه الموازنة في موعدها الدستوري قبل منتصف تشرين الأول المقبل."

واكّد ان "التزام الدولة واضح بالعودة إلى المسارات التي تعزز ثقة الناس بالدولة"، ورأى أن "بناء الثقة هذا يتطلب مجموعة من الإجراءات. وأشار خليل إلى أن "موازنة المواطنة والمواطن ستحسّن دور وموقع لبنان في المنتديات المرتبطة بالشفافية وتحسّن تصنيفه ولكن الأهم ان تحسّن ثقة الناس بإدارة المال العام". وقال: "يجب أن نوازن بين المسألتين وأن نستكمل هذا الأمر بجملة من الاجراءات التي ننسقها حالياً كي يتحسّن هذا التصنيف مستقبلاً."

وقدّمت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط درعاً تذكارية للحريري.

إصدار "موازنة المواطنة والمواطن" للجمهور

المدن - اقتصاد

تتضمن نشرة "موازنة المواطنة والمواطن" معلومات عن الوضع المالي للدولة (الأرشيف)

تولى فريق عمل معهد باسل فليحان المالي، عرض محتوى "موازنة المواطنة والمواطن"، التي تصدرها وزارة المال للعام الثاني على التوالي، وذلك خلال حفل اطلاق "موازنة المواطنة والمواطن للعام 2019" في المعهد يوم الإثنين 16 أيلول، وأوضح أنها "صيغة مبسطة لموازنة الحكومة، أعدها معهد باسل فليحان بالتعاون مع مديرية الموازنة ومراقبة النفقات في مديرية المالية العامة.

تقع "موازنة المواطنة والمواطن" في 57 صفحة. تتضمن معلومات عن الوضع المالي للدولة، بينها التوقعات بشأن النمو والتضخم وأرقام الدين العام، وكذلك التقديرات حول ما إذا كانت الموازنة ستحقق فائضا أو عجزاً.
وتقدم "موازنة المواطنة والمواطن" أيضاً، وبلغة مختصرة وميسَرَة، الفرضيات المعتمدة عند إعداد الموازنة، وأبرز التوجهات المالية والاقتصادية للسنة المقبلة، وشرحا للمصادر التي تأتي منها الأموال العامة من ضرائب ورسوم وغيرها، ولأوجه إنفاق هذه الأموال.
وتتضمن "موازنة المواطنة والمواطن" فصلاً خاصاً بالدين العام، وآخر يبين أبرز الإجراءات التي تهم المواطن، والمتعلقة بالضرائب والرسوم والإعفاءات والغرامات وسقوف الرواتب والأجور وملحقاتها. وكذلك الإنفاق على المشاريع الرئيسية المخطط لها. وكلها مبينة برسوم ووسائط بصرية وشروح تبسط فهم هذا الكم الكبير من المعلومات المعقدة.
يسبق كل ذلك شرح ميسر للموازنة في ستة أسئلة وأجوبة مبسطة ومبينة بواسطة الجداول والرسوم وهي: كيف تعرف؟ مم تتكون؟ هل تعكس الموازنة العامة الواقع المالي للدولة كاملا؟ ما هي المبادئ الرئيسية التي تخضع لها؟ ما هي المراحل الرئيسية لإعدادها وإقرارها؟ وما هي المهل الدستورية لإعدادها وإقرارها؟
هذه الوثيقة موجودة على الموقعين الإلكترونيين للوزارة www.finance.gov.lb ولمعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي www.institutdesfinances.gov.lb بلغات ثلاث (العربية والفرنسية والإنكليزية). وهي متوافرة أيضاً في نسخ ورقية في المكتبة المالية. وهي مكتبة عامة متاحة للجمهور تقع في الطبقة الرابعة من المعهد، 512، كورنيش النهر.

https://www.almodon.com/economy/2019/9/17/%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1

أكد العمل للنهوض بالاقتصاد والمؤسسات لاستعادة الثقة

الحريري: الإصلاح يتطلب وقتاً والوضع في لبنان دقيق جداً

بيروت: «الشرق الأوسط»

وصف رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري الوضع في بلاده في هذه المرحلة بـ«الدقيق جداً»، لافتاً إلى أن «الإصلاح مسيرة مستمرة تتطلب وقتاً وجهداً وتوافقاً سياسياً حولها». وأكد «العمل للنهوض بالاقتصاد والمؤسسات لاستعادة الثقة التي لا يمكن أن تتم من دون وضع أسس شفافة لعملنا. كما أن اطلاع الرأي العام على الموازنة العامة أمر مهم لتعزيز هذه الثقة.«

وجاء كلام الحريري خلال رعايته حفل إطلاق «موازنة المواطنة والمواطن للعام 2019» في «معهد باسل فليحان المالي» في حضور نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني ووزير المال علي حسن خليل وشخصيات.

وقال الحريري: «خلال السنوات الثلاث الأخيرة خطونا خطوات مهمة في إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار 3 موازنات على التوالي بعد انقطاع دام 12 عاماً، وكما أن إقرار الموازنة بحد ذاته أمر أساسي، إلا أنه من المهم أيضاً إقرارها ضمن المهل الدستورية، وهذا ما سنقوم به هذا العام ونحن ملتزمون بإقرار موازنة العام 2020 ضمن المهل الدستورية.«

ووصف الوضع في لبنان بـ«الدقيق جداً، ولا نملك ترف إضاعة الوقت، والكل يدرك أنه علينا اتخاذ قرارات صعبة في المرحلة المقبلة كما قال وزير المالية». وأضاف «لأكون صريحاً أكثر معكم، فإن تكلفة الإصلاح وتكلفة القرارات التي يجب اتخاذها اليوم أقل بكثير من تكلفة إدارة الأزمة إذا حصلت، خصوصاً إذا خرجت هذه الأزمة عن السيطرة.«

ورأى أنه «لا يزال أمامنا مجال لمعالجة المشاكل التي نواجهها. التحديات أمامنا واضحة والحلول معروفة، وقد أكدنا عليها في الرؤية التي طرحناها في مؤتمر سيدر وفي البيان الوزاري وفي لقاء بعبدا الأخير. المهم اليوم أن ننتقل لمرحلة التنفيذ وألا نضيع المزيد من الوقت.«

وأضاف أن «ورشة الإصلاح التي أمامنا كبيرة ومهمة، وأنا حريص على أن يكون الجميع مشاركاً فيها، وذلك من خلال حوار اقتصادي واجتماعي جدي وبنّاء. وهذا الحوار يجب أن يكون داخل مؤسسات الدولة بين مختلف الإدارات، وبين الدولة والقطاع الخاص، وبين الدولة والمجتمع المدني.«

وشدد على الحرص على «حوار دائم مع المجتمع الدولي حول التحديات التي يواجهها لبنان وكيفية الخروج منها، وهذا ما أكدنا عليه في مؤتمر سيدر من خلال آلية متابعة شفافة ومتينة». وأشار إلى أن «الإصلاح لا يتم بين ليلة وضحاها، فهو مسيرة مستمرة وعملية تتطلب الوقت والجهد. وكي ينجح الإصلاح ويكون مستداماً، علينا أن نؤمّن التوافق السياسي حوله وأن تواكبه إدارات ومؤسسات عامة فعّالة منتجة عصرية وحديثة.«

ورأى أن «اطلاع الرأي العام على الموازنة العامة أمر مهم لأن الموازنة تترجم سياسة وتوجهات الحكومة لسنة كاملة، وهذا أمر أساسي لتعزيز وتكريس مبدأ المحاسبة والمساءلة، ولكي يرى المواطن بشكل خاص ما الذي يتم تطبيقه من بنود الموازنة وما لا يتم تطبيقه ويسائل الحكومة على هذا الأساس، وهو أمر يساعدنا على استعادة الثقة». وأكد أن «هذه المعادلة هي التي يجب أن تحكم عملنا وعمل إداراتنا في المرحلة المقبلة، لأنه في غياب عنصر من هذه العناصر الثلاثة، لا يمكن أن تكون لدينا دولة قوية ولا مؤسسات قوية.«

https://aawsat.com/home/article/1905776/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%8A%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D9%88%D9%82%D8%AA%D8%A7%D9%8B-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D9%8B

الحريري: الوضع دقيق جداً ولا نملك ترف الوقت

رأى رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري أنّ الإصلاح لا يتمّ بين ليلة وضحاها، وهو مسيرة مستمرة وعملية تتطلب وقتاً وجهداً وتوافقاً سياسياً حولها، لافتاً الى "اننا نعمل اليوم للنهوض بإقتصادنا ومؤسساتنا لاستعادة الثقة، ثقة المواطن بالدولة وثقة القطاع الخاص بالدولة وثقة المجتمع الدولي بلبنان، واستعادة هذه الثقة لا يمكن ان تتم دون وضع أسس شفافة لعملنا، وإطلاع الرأي العام على الموازنة العامة أمر مهمّ لتعزيز هذه الثقة".

جاء كلام الحريري خلال رعايته امس حفل اطلاق «موازنة المواطنة والمواطن للعام 2019» التي أعدّتها وزارة المالية والمعهد المالي والاقتصادي التابع لها - باسل فليحان - وذلك بحضور نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني ووزير المال علي حسن خليل وشخصيات.

وقال الحريري: «خلال السنوات الثلاث الاخيرة خطونا خطوات مهمة في اعادة الانتظام للمالية العامة من خلال اقرار 3 موازنات على التوالي بعد انقطاع دام 12 عاماً، وكما انّ اقرار الموازنة بحد ذاته أمر أساسي، الا انّه من المهم أيضاً هو اقرارها ضمن المحل الدستورية، وهذا ما سنقوم به هذا العام، ونحن ملتزمون بإقرار موازنة العام 2020 ضمن المحل الدستورية».

واضاف: «كما تعلمون، فإننا نمرّ في وضع دقيق جداً، ولا نملك ترف اضاعة الوقت، والكل يدرك انّ علينا اتخاذ قرارات صعبة في المرحلة المقبلة كما قال وزير المالية علي حسن خليل. ولأكون صريحاً أكثر معكم، فانّ كلفة الاصلاح وكلفة القرارات التي يجب اتخاذها اليوم أقل بكثير من كلفة ادارة الأزمة اذا حصلت، وخصوصاً اذا خرجت هذه الأزمة عن السيطرة».

وتابع: «اليوم لا يزال امامنا مجال لمعالجة المشكلات التي نواجهها. التحدّيات أمامنا واضحة والحلول معروفة. وقد لمّحنا عليها في الرؤية التي طرحناها في مؤتمر «سيدر» وفي البيان الوزاري وفي لقاء بعبدا الأخير. المهم اليوم أن ننتقل الى مرحلة التنفيذ وألاّ نضيّع المزيد من الوقت».

وأشار: «الاصلاح لا يتمّ بين ليلة وضحاها، فهو مسيرة مستمرة وعملية تتطلب الوقت والجهد. ولكي ينجح الاصلاح ويكون مستداماً، علينا ان نؤمّن التوافق السياسي حوله وان تواكبه ادارات ومؤسسات عامة فعّالة منتجة عصرية وحديثة».

وقال: «من المهم جداً ان نسلّط الضوء على الارقام كما هي وبشكل شفاف، ليعرف المواطن حقيقة الوضع المالي للدولة، وما هي الايرادات التي تحصّلها وكيف تُصرف وعلى اية قطاعات، وليعرف المواطن ايضاً لماذا يزداد العجز، ولماذا يرتفع الدين العام، ولماذا علينا اتخاذ الاجراءات التي نتخذها اليوم».

"الإصلاح لا يتمّ بين ليلة وضحاها"

"الاصلاح مسيرة مستمرة وعملية تتطلب وقتاً وجهداً وتوافقاً سياسياً حولها"

خليل

أما وزير المال علي حسن خليل فوصف «موازنة المواطنة والمواطن» بأنّها «إنجاز حقيقي يتجاوز الشكل للدخول في مضمون المسؤولية المالية الملقاة على عاتقنا جميعاً».

وقال: «لقد التزمنا إعداد الموازنة العامة لسنة 2020 في السياق نفسه الذي اتّفق عليه عند إنجاز موازنة 2019: استكمال ما يجب استكماله من إصلاحات، وإرفاق هذه الموازنة بجملة القوانين المكملة التي تؤكّد على مسار الإصلاح هذا، وسلّة من القوانين المتصلة مباشرة بعمل الموازنة والتزامات الحكومة الدولية، وهي ما يتعلق بقانون الجمارك وقانون المشتريات العامة الذي أُعدّ في هذا المعهد والذي يُعتبر من أهم القوانين التي طُرحت في السنوات العشر الأخيرة في الكثير من الدول، وقانون الالتزام الضريبي وقانون إصلاح نظام التقاعد». وشدّد على أنّ «القوانين الأربعة لها علاقة مباشرة بالعملية الإصلاحية التي بدأت في العام 2019 وستُستكمل في 2020 من خلال هذه القوانين ومن خلال جملة الإجراءات التي التزمت الحكومة باتخاذها».

وتمنّى خليل «إنجاز إقرار هذه الموازنة في موعدها الدستوري قبل منتصف تشرين الأول المقبل»، مؤكّداً أنّ الرئيس الحريري «ملتزم بهذا الأمر»، معتبراً أنّ «هذا الالتزام يعزّز صدقية الدولة ويسمح بإقرار الموازنة ربما للمرة الأولى منذ عقود، قبل نهاية العام الحالي وقبل بداية السنة المالية الجديدة عام 2020». وأضاف: «إذا تمّ هذا الأمر نكون قد خطونا خطوة جدّية على طريق الإصلاح وانتظام عمل المالية العامة».

L'Orient LE JOUR

Le budget 2019 disponible

en version simplifiée

TRANSPARENCE
OLJ

Le Premier ministre, Saad Hariri, et celui des Finances, Ali Hassan Khalil, ont présenté hier à l'Institut Basil Fuleihan l'édition 2019 du Budget citoyen, un livret contenant une version simplifiée de la loi de finances pour 2019, votée le 19 juillet dernier.
Destinée au grand public – et en principe disponible en ligne sur le site du ministère des Finances – cette publication avait été lancée l'année dernière pour reprendre les principaux éléments du budget 2018. « Nous présentons tous nos chiffres au public de manière transparente et claire, de sorte que toute personne qui veut connaître la réalité financière (du pays) et les orientations du gouvernement puisse le faire à travers ce (livret) », a déclaré M. Khalil. Ce texte tablait sur un ratio déficit / PIB de 7,53 %.

Indice de transparence budgétaire

Soulignant le fait que les citoyens font face à « des barrières non seulement d'ordre politique, mais aussi liées à une carence d'informations budgétaires simplifiées et vulgarisées », la directrice de l'Institut des finances, Lamia Moubayed, estime dans une note transmise à L'Orient-Le Jour que la conception et la publication du Budget citoyen 2019 (…) « marque une avancée significative en matière de promotion de la transparence budgétaire au Liban ». L'initiative « améliore considérablement la participation des citoyens aux débats autour des politiques fiscales et budgétaires et des » habitudes de dépense « de leurs gouvernements. Elle renforce aussi leur capacité à les tenir responsables de la gestion des fonds publics ».
Elle relève cependant qu'il reste beaucoup à faire sur ce plan, puisqu'avec « un score de 3/100, le Liban se positionne au bas de l'indice de transparence budgétaire publié par l'enquête sur le budget ouvert (Open Budget Survey), comparé à une moyenne mondiale de 42/100. D'autres pays de la région ANMO obtiennent de bien meilleurs résultats, notamment la Jordanie (63/100) et le Maroc (45/100) ».
Les dirigeants libanais s'apprêtent à entamer les discussions autour du budget 2020, dont l'avant-projet a été transmis la semaine dernière par le ministre des Finances au bureau de la présidence du Conseil des ministres. L'objectif prioritaire des dirigeants libanais est d'accélérer le processus de réformes afin de réduire le déficit, conformément à leurs engagements auprès des donateurs présents lors de la conférence de Paris (CEDRE) d'avril 2018.
« Nous sommes engagés à adopter le budget de 2020 dans les délais prévus par la Constitution », a souligné M. Hariri dans son discours, répétant une promesse faite à plusieurs reprises ces dernières semaines. « Le prix des réformes et des décisions requises sont bien moindres que ceux d'une gestion de crise, si elle a lieu, surtout si cette crise devient hors de contrôle », a-t-il averti.
Le pays traverse en effet une période plus que délicate sur les plans économique et financier, une situation que les principaux dirigeants et les principaux représentants du pays ont fini par officiellement reconnaître le 2 septembre, lors d'une réunion convoquée par la présidence à Baabda en déclarant « l'état d'urgence économique ».

https://www.lorientlejour.com/article/1186787/le-budget-2019-disponible-en-version-simplifiee.html

THE DAILY STAR
LEBANON

2020 budget to be passed on time

BEIRUT: Lebanon is on track to pass the state budget prior to the Constitutional deadline for the first time in decades, the country's prime minister and finance minister both said Monday. Finance Minister Ali Hasan Khalil said next year's budget was expected to be passed around the middle of October.

"Prime Minister Saad Hariri is committed to passing the budget on time," Khalil said, adding "this commitment enhances the credibility of the state and will allow the passing of the budget on time perhaps for the first time in decades. If this is done, we will have taken a serious step on the road to reform."

Khalil was speaking in Beirut at the launch of the 2019 "Citizen Budget," a document that aims to allow individuals to examine the budget measures themselves.

Talking about the 2019 budget, Khalil said it was passed in "exceptionally difficult circumstances."

"Today, this budget [2019] ... I will not talk a lot about its importance to the international community, donors or ratings agencies.

"But at the same time, it is very important for public sector employees, state institutions as well as ministers and MPs, who did not have access to the complete budget in detail," he said of the "Citizen Budget" launch.

For his part, Hariri urged speeding up the implementation of reforms needed to get Lebanon out of the current financial situation.

"Today, I came to speak to you frankly. As you all know, we are in a very delicate situation, and we cannot waste time. Everyone knows that we have to take difficult decisions in the coming period," Hariri said.

He warned that the cost of reform and the cost of making decisions "today is much lower than the cost of managing the crisis if it were to happen, especially if this crisis spirals out of control."

Striking a positive tone, Hariri said there was time to address Lebanon's problems.

"It is important today that we move to the implementation phase and not waste anymore time," he said of reforms.

The premier said Lebanon was keen on maintaining dialogue with the international community about its challenges.

"As you know, reform does not take place overnight. It is a continuous process that requires time and effort. I am confident that we have enough capabilities in the public sector to advance Lebanon's economy and institutions."

Hariri also spoke of his government's attempt to restore the confidence of the people in the state, and said this was a reason behind the "Citizen Budget" launch.

"It is very important to shed light on the figures as they are and in a transparent way, so citizens can know the reality of the financial situation of the state, what revenues it collects and how they are spent and on which sectors. Citizens must also know why the deficit is increasing, why the public debt is rising, and why we should take the measures we are taking today."

President Michel Aoun is scheduled Tuesday to chair a Cabinet session, during which ministers will discuss the draft 2020 budget. They will also address a 26-item agenda, including a new batch of administrative appointments.

http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2019/Sep-17/491725-2020-budget-to-be-passed-on-time.ashx

تحذير رئاسي من فرض حلول «صفقة القرن»
الانظار الى «ارامكو» ... وموازنة 2020 في موعدها

كتب المحرر السياسي

جذبت التطورات الدراماتيكية المستجدة والمتلاحقة والبالغة الخطورة على المستويات الاقتصادية والامنية، واخرها الاعتداء على منشآت النفط السعودي (ارامكو) انظار واهتمامات ومتابعات الجميع، الذين يتطلعون بحذر غير مسبوق وقلق ظاهر وبيّن الى ما يمكن ان يؤول اليه هذا الحدث البالغ الخطورة في الاتي من الايام... رغم غسل ايران يديها من هذا الحدث... لبنانيا، بدأت الحكومة اللبنانية تنفيذ مسيرة انجاز الموازنة العامة للعام 2020 وستكون مادة اساسية على جدول اعمال جلسة مجلس الوزراء اليوم الثلاثاء... وقد استهلت يوم امس باعلان رئيس الحكومة سعد الحريري في حفل اطلاق موازنة المواطنة والمواطن في معهد باسل فليحان المالي، «الالتزام باقرار الموازنة ضمن المهل الدستورية» الى جانب وزير المال علي حسن خليل.

الى ذلك، لم تغب قضية فلسطين عن نشاط رئاسة الجمهورية... حيث اكد الرئيس العماد ميشال عون امام «الاتحاد العربي للمحاربين القدماء» في القصر الجمهوري في بعبدا على «ضرورة العودة لحمل شعار القضية الاساسية والجوهرية، وهي قضية فلسطين، داعيا الى التنبه للمخطط الاسرائيلي الذي يهدف الى فرض الحلول على الدول العربية عبر «صفقة القرن» لاسيما وان اسرائيل ترى ان الظروف مؤاتية لتحقيق مبتغاها في ظل التشرذم القائم بين الدول العربية...

وفي السياق حل تصويت الجمعية العامة للامم المتحدة مساء امس لطلب لبنان انشاء «اكاديمية الانسان للتلاقي والحوار» مركزها بيروت مادة اساسية في كلمة الرئيس عون امام وفد طالبي من جامعة ستنافورد الاميركية... ورأى ان هذا «حدث تاريخ وانجاز يسجل لوطن التعددية والعيش المشترك بهدف ارساء ثقافة السلام والتفاهم بين الشعوب المختلفة...» واكد ان ما يجمع الشعب اللبناني بمختلف طوائفه ومذاهبه هو الانتماء الى وطن واحد، على رغم وجود اختلافات في الرأي السياسي...

وبالعودة الى مسألة موازنة 2020 فقد اكد الرئيس الحريري الالتزام باقرارها ضمن المهل الدستورية... لافتا الى ان كلفة القرارات التي يجب اتخاذها اقل بكثير من كلفة الازمة ان خصلت...

واضاف: التحديات امامنا واضحة والحلول معروفة واتفقنا عليها في مؤتمر «سيدر» والمهم اليوم ان ننتقل الى مرحلة التنفيذ ولا نضيع المزيد من الوقت ... والمطلوب من كافة الادارات هو الاستثمار من اجل متابعة الورشة الاصلاحية للوضع الاقتصادي بهدف النهوض بلبنان..

من جانبه اعتبر الوزير علي حسن خليل «ان الموازنة اعدت في وقت صعب واستثنائي...» متمنيا اقرار الموازنة في مجلس الوزراء في موعدها الدستوري قبل منتصف تشرين الاول المقبل وان تم هذا الامر نكون خطونا خطوة مهمة في الاصلاح.

الصفحات الأولى

اللواء
يومية - سياسية - عربية

بلبلة في الأسواق.. ومخاوف نفطيّة بعد العدوان على السعودية

مقاربة سريعة اليوم لموازنة «التحدِّيات السيدرية»
والمحكمة الدولية تتّهم عيّاش
بتدبير الهجوم على حمادة وحاوي والمُرّ

تتجه الأنظار إلى جلسة مجلس الوزراء اليوم التي تسبق سلسلة من الاستحقاقات المحلية والخارجية، في الاقتصاد لجهة وضع موازنة العام 2020 على الطاولة، ولو على سبيل لمحة موجزة يقدمها وزير المال علي حسن خليل، على ان تحتفظ الأطراف، بدءاً من الرئيس ميشال عون، الذي سيكون له كلمة ينوه فيها بالقرار الصادر عن الأمم المتحدة بتصويت 165 دولة وامتناع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، بالترحيب بمبادرة الرئيس عون إنشاء «اكاديمية الإنسان للتلاقي والحوار» في بيروت، من زاوية ان القرار الأممي يعطي دفعاً للبنان للسير في تنفيذ هذا القرار لارساء لغة الحوار ونبذ التطرف، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وتجنب اللجوء إلى العنف..

وإذ استبعدت المصادر أية تعيينات من خارج جدول الأعمال، لا سيما تلك المتعلقة بتلفزيون لبنان، توقعت سجالات وأخذاً ورداً حول بعض التعيينات المدرجة على الجدول اليوم.

كل ذلك، على بلبلة في الأسواق، وتسربات ونفي عن إجراءات بحق مصارف لبنانية جديدة، وفي جمعية المصارف ذلك، في ظل ترقب التطورات في منطقة الخليج، بعد الاستهداف الصاروخي لشركة «ارامكو» والاتهامات الأميركية لطهران، التي تتسمك بالنفي، وسط مشاورات دولية من أجل الرد المناسب، وان ما حصل يتعلق بوضعية النفط العالمي.

الموازنة حاضرة

وعشية جلسة مجلس الوزراء التي ستنعقد اليوم في قصر بعبدا، والتي ستبحث في جدول أعمال من 26 بنداً، يتصدره مشروع موازنة العام 2020، إضافة إلى اجراء تعيينات في مؤسستي «إيدال» المجلس الاعلى للخصخصة، ومواضيع أخرى مهمة تتعلق بالاستراتيجية المتكاملة لحماية الحدود وتعديل قانون الإيجارات وفصل البلديات عن وزارة الداخلية، **أطلق رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري ووزير المال علي حسن خليل «موازنة المواطنة والمواطن» في معهد باسل فليحان التابع لوزارة المالية، مؤكداً الالتزام بإقرار موازنة العام 2020 ضمن المهل الدستورية، ولأن «كلفة القرارات التي يجب اتخاذها أقل بكثير من كلفة الأزمة ان حصلت» على حدّ تعبير الرئيس الحريري الذي لفت، خلال الحفل نفسه، إلى ان «التحديات واضحة والحلول معروفة اتفقنا عليها في مؤتمر «سيدر» مشدداً على ضرورة الانتقال إلى مرحلة التنفيذ وان لا نضيع المزيد من الوقت.»**

اما الوزير خليل فتمنى إقرار الموازنة في مجلس الوزراء في موعدها الدستوري قبل منتصف تشرين الأوّل المقبل، ما يسمح لنا بإقرارها لأول مرّة منذ عقود قبل نهاية العام الحالي وقبل بدء السنة المالية في 2020، معتبرا بأنه «اذا تمّ هذا الأمر نكون قد خطونا خطوة مهمة في الاصلاح.»

وتوقعت مصادر وزارية ان تشهد الجلسة اليوم مناقشات دقيقة حول إجراءات التقشف في حين أكد «حزب الله» بلسان وزيره محمّد فنيش الرفض المطلق لأي زيادة على الضرائب والرسوم بما يثقل كاهل المواطن.

واشارت مصادر وزارية عبر لـ«اللواء» الى ان جلسة مجلس الوزراء يتوقع لها ان تشكل شارة الأنطلاق في مناقشة مشروع قانون الموازنة بعد توزيعه على الوزراء واكدت ان وروده كبند اخير على جدول الأعمال قد لا يفسح في المجال الا لعرضه كلمحة سريعة من قبل الوزير خليل تمهيدا للشروع ومناقشته في اقرب وقت ممكن.

وقالت ان لرئيس الجمهورية ملاحظات على المشروع لكن ليس معروفا اذا كان سيعرضها اليوم ام لا. وتوقعت ان يتحدث الرئيس عون عن التصويت في الأمم المتحدة على انشاء اكاديمية الأنسان للتلاقي والحوار الأنجاز الذي تحقق في هذا المجال.

وافادت المصادر ان التعيينات المدرجة يتوقع ان تشهد بعض الأخذ والرد فضلا عن بنود الجدول مستبعدة اي تعيينات من خارج الجدول ولاسيما المتصلة بتلفزيون لبنان مع العلم انها اصبحت قريبة.

ورشحت بعض المصادر فرحات فرحات لمنصب الأمين العام لمجلس الخصخصة.

تخبط سوق المال

في غضون ذلك، يستمر التخبط في سوق المال بسبب شح الدولار من السوق وارتفاع سعره اكثرمن السعر الرسمي لدى الصيارفة، بينما يقف مصرف لبنان ووزارة المالية موقف المتفرج، مقابل تهديد اصحاب محطات المحروقات والصهاريج الى الاضراب بسبب فارق سعر الدولار، ما يعني انه في حال تنفيذ الاضراب المتوقع يوم الخميس ستشهد البلاد ازمة محروقات حادة, عدا عن ارتفاع الأسعار نتيجة الاعتداءات الأخيرة على منشآت «ارامكو» في السعودية.

ورأى خبراء اقتصاديون ومصرفيون ان مصرف لبنان يتخذ بعض الاجراءات لزيادة احتياطه من العملة الاميركية، ما يدفعه ويدفع المصارف الخاصة الى عدم طرح كميات من هذه العملة، لكن المركزي مضطر عاجلا ام اجلا إلى ايجاد آلية طبيعية لضبط حركة السوق، الا انه مضطر حاليا للاستمرار في اجراءاته الحالية ولومؤقتا لحين بدء تنفيذ الاصلاحات المالية والاقتصادية في الموازنات المقبلة. مشيرين الى ان التحويلات المالية الى لبنان من الخارج بالدولار تقلصت بنسبة لا بأس بها، وحسب المعلومات تمكن مصرف لبنان من جمع نحو مليار و800 مليون دولار من مصارف اجنبية ولو بفوائد عالية لزيادة احتياطه بعدم صرف مليارات الدولارات على عجز الكهرباء وكلفة الدين العام خلال العام الحالي، واصدر سلسلة تعاميم لمنع المضاربة على الليرة، وقرر تخصيص كل مصرف بنسبة معينة من الدولار لمنع التفلت في تحويل الليرة الى دولار، فصارت المصارف تتشدد في التحويل من الليرة إلى الدولار لتحافظ على موجوداتها. لكن المصادر توقعت الا تستمر هذه الاجراءات طويلا.

وعلى خط موازا، يستمر شبح العقوبات الاميركية على «حزب الله» والمقربين منه، مخيماعلى البلاد، ومنها تسريبات ان العقوبات قد تطال بعض المصارف اللبنانية، ماحدا جمعية المصارف الى اصدار بيان امس نفت فيه هذه المعلومات التي قيل ستطال أربعة مصارف لبنانية، وأكدت الجميعة، أن هذه الأخبار غير صحيحة ولا تمت إلى الحقيقة بصلة.«

معامل الكهرباء

وعلى صعيد آخر، متصل بالموازنة والوضع المالي والاصلاحات المطلوبة لمؤتمر «سيدر»، ترأس الرئيس الحريري مساء أمس في السراي الحكومي اجتماعاً للجنة الوزارية المكلفة مناقشة دفاتر الشروط لتلزيم إنشاء معامل إنتاج الكهرباء في كل من الزهراني وسلعاتا، الا ان الاجتماع لم ينته إلى الموافقة على هذه الدفاتر والتي تمّ اعدادها من قبل البنك الدولي وخبراء أجانب مع وزارة الطاقة، بسبب ملاحظات عدّة تقدّم بها الوزارة أعضاء اللجنة، فتقرر على الأثر عقد اجتماع آخر يوم الاثنين المقبل لإبداء جواب وزيرة الطاقة ندى البستاني على هذه الملاحظات بعد درسها.

وأملت الوزيرة البستاني ان يتم في جلسة الاثنين إقرار دفاتر الشروط لمعملي الزهراني وسلعاتا، تمهيداً لاحالتها إلى مجلس الوزراء، علماً ان معاملات اجراء المناقصات قد تستغرق ثلاثة أشهر وان المباشرة بالتلزيم قد تتأخر إلى منتصف العام المقبل.

الحريري في باريس الجمعة

ولاحظت مصادر سياسية متابعة، ان الرئيس الحريري، يعطي منذ فترة ليست بعيدة أهمية للجان الوزارية المختلفة التي يرأسها بشكل شبه يومي تقريباً من أجل الإسراع في اتخاذ القرارات الأساسية من قبل الوزراء والمعنيين لاختصار الوقت ووضعها بشكل علمي ونهائي على جدول أعمال مجلس الوزراء للبت بها.

ولفتت إلى ان الرئيس الحريري يحرص على ان يذهب إلى فرنسا في نهاية الأسبوع الحالي متسلحاً بمشروع الموازنة الذي تدرسه الحكومة، والذي يعتبر نسخة منقحة، ولكنه أكثر «شدشدة» من موازنة العام 2019، وباعتبار ان موازنة 2020 ستكون أساسية ومفصلية لمواجهة كل التحديات التي ينتظرها البلد ومرتبطة، كما أعلن الحريري بموازنة عامي 2021 و2022 لإنقاذ الوضعين الاقتصادي والمالي.

معروف ان الحريري يستعد لزيارة العاصمة الفرنسية يوم الجمعة المقبل، حيث من المقرّر ان يجري سلسلة اجتماعات هامة يتوجهها بلقاء يجمعه في قصر الإليزيه مع الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون.

وأكدت مصادر سياسية متابعة لزيارة الحريري إلى باريس لـ«اللواء» على أهمية اللقاءات التي ستعقد في باريس، وهي ستتركز على الشأنين الاقتصادي والمالي ومتابعة مقرارات مؤتمر «سيدر»، الذي يسعى لبنان للاسراع بتنفيذ التزاماته الاصلاحية للاستفادة في اقرب وقت ممكن من المشاريع الهامة الاستثمارية التي اقرها المؤتمر وتتم متابعتها من قبل الموفد الفرنسي السفير بيار دوكان، وسيطلع الرئيس الحريري الرئيس الفرنسي حسب ما توقعت المصادر على مختلف الاجراءات الاقتصادية والمالية التي تقوم بها الحكومة اللبنانية، خصوصا ان اجتماعا اقتصاديا كبيرا عقد برعاية رئيس الجمهورية العماد ميشال عون لوضع خطة طريق اقتصادية للمرحلة المقبلة.

وكشفت المصادر أن الرئيس الحريري الذي كان بادر لطلب موعد مع الرئيس الفرنسي سيركز في محادثته معه ايضا على تطورات الاوضاع في المنطقة، وما جرى مؤخرا من اعتداءات اسرائيلية على لبنان، خصوصا ان فرنسا تلعب دورا محوريا بالنسبة للمفاوضات الاميركية – الايرانية، وامكانية انعكاس هذه المفاوضات على الوضع في المنطقة عموما، وعلى لبنان خصوصا، لا سيما ان المرحلة دقيقة وحساسة في ظل التطورات والاعتداءات على المملكة

العربية السعودية والتي وقعت نهاية الاسبوع الماضي ومن شأنها رسم معالم المرحلة المقبلة وانعطافاتها مستقبلا.

اكاديمية (الحوار): تصويت ومعارضة

من ناحية ثانية، اعتبر الرئيس عون تصويت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بأكثرية 165 صوتاً تأييداً للمبادرة التي كان أطلقها في العام 2017 بإنشاء أكاديمية الإنسان للتلاقي والحوار»، يعطي دفعاً اضافياً للبنان للسير قدماً في تحقيق هذه المبادرة التي تساهم في إرساء لغة الحوار ونبذ العنف والتطرف.

وفيما شكر الرئيس عون في كلمة وجهها مساء امس، الدول التي دعمت مشروع القرار وصوتت له، أكد أن انشاء الأكاديمية سوف يضع لبنان في موقعه الطبيعي الرائد على صعيد الحوار بين الثقافات والأديان ونشر رسالة التلاقي والتواصل بين الشعوب. واكد الرئيس عون على استمرار التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة في سبيل تعميم ثقافة الحوار ومعرفة الآخر خصوصاً على صعيد الشباب بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وأهدافها.

وكان الرئيس عون تابع مباشرة من نيويورك وقائع جلسة الجمعية العمومية التي نال فيها المشروع اللبناني أكثرية 165 صوتاً، ومعارضة الولايات المتحدة وإسرائيل.

وبرر المندوب الأميركي معارضته للمشروع بأنه جاء مبهماً من حيث دور الأمم المتحدة في آليات الانتساب وغيرها من المواضيع الإدارية، في حين شنت مندوبة إسرائيل هجوماً عنيفاً على لبنان والرئيس عون واللبنانيين مدعية انهم لا يحترمون قيم السلام والتسامح والتعايش.

يذكر ان المشروع حصل على تأييد 172 دولة، فيما كان عدد المندوبين الحاضرين في جلسة التصويت 167 دولة. وقد اعربت الجمعية العامة في قرارها «عن تقديرها لما يبذله الرئيس اللبناني من جهود لتعزيز دور لبنان باعتباره مركزاً للحوار والتنوع، ولا سيما من خلال مبادرته الرامية الى انشاء «اكاديمية الانسان للتلاقي والحوار» ومقرها بيروت.

المحكمة الدولية

وفي تطوّر جديد يتصل بجريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في شباط من العام 2005، أعلنت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، انها وجهت الاتهام إلى متهم في الجريمة بالمشاركة في ثلاث هجمات أخرى استهدفت قادة سياسيين آخرين، هم الوزير السابق الياس المرّ والوزير السابق والنائب الحالي مروان حمادة والرئيس السابق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي.

وأوضحت المحكمة في بيان ان قاضي الإجراءات التمهيدية في المحكمة دانيال فرانسين قرّر توجيه تهمتي الإرهاب والقتل إلى سليم جميل عياش لمشاركته في هجمات أسفرت عن قتل وقعت عامي 2004 و2005.

ومعروف ان عياش (55 عاماً) واحد من أربعة أشخاص يشتبه في انهم من «حزب الله» اتهموا من قبل المدعي العام في المحكمة بالتورط في اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

وقالت المحكمة ان القاضي فرانسين قرّر رفع السرية عن قراره مؤكداً الاتهامات الموجهة إلى عياش، مضيفة ان «تأكيد الاتهامات يعني فتح قضية جديدة امام المحكمة.»

وأصدر فرانسين مذكرة توقيف موجهة إلى السلطات اللبنانية لتنفيذها، ومذكرة توقيف دولية بحق عياش، بينما احيل قرار الاتهام ومذكرة التوقيف إلى السلطات اللبنانية التي يقع على عاتقها واجب البحث عن المتهم وتوقيفه ونقله إلى عهدة المحكمة.

إتهام مسؤول في »حزب الله« بتفجير المر وحمادة وحاوي

المحكمة الدولية لتوقيف عياش وموازنـــة 2020 ستخرج بإجراءات موجعة

في تطور لافت، على خط المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، جرى تصديق القرار الاتهامي للمسؤول في «حزب الله» سليم عياش، بالتفجيرات التي استهدفت الرئيس الياس المر والنائب مروان حمادة والامين العام للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي.
بحسب بيان صادر عن المحكمة، فإن قاضي الإجراءات التمهيدية في المحكمة رفع (امس)، السريّة عن قرار، صدّق فيه قرار اتهام بحق سليم جميل عياش في ما يتعلق بالاعتداءات التي استهدفت حمادة في 1 تشرين الأول 2004، وحاوي في 21 حزيران 2005 ، والرئيس المر في 12 تموز 2005.
اضاف البيان، انّه «بتصديق قرار الاتهام هذا، تفتتح قضية جديدة أمام المحكمة» وتُسند فيه خمس تهم إلى السيد سليم جميل عياش:
–مؤامرة هدفها ارتكاب عمل إرهابي.
–استطراداً من تهمة المؤامرة بهدف ارتكاب عمل إرهابي، تهمة جمعية الأشرار.
–ارتكاب اعمال إرهابية.
–قتل السادة غازي أبو كروم وجورج حاوي وخالد مورا عمداً.
–محاولة قتل السيدين الياس المر، ومروان حمادة، وسبعة عشر شخصاً آخر عمداً.«
وقد أصدر قاضي الإجراءات التمهيدية مذكرة توقيف موجّهة إلى السلطات اللبنانية لتنفيذها، ومذكرة توقيف دولية بحق عياش.
وقد طلب القاضي فرانسين رفع السرّية عن القرار الذي صُدّق فيه قرار الاتهام، وعن قرار الاتهام نفسه، ومذكرتي التوقيف الصادرتين بحق عياش، إضافة إلى قراره المتعلّق بطلب المدّعي العام المتعلق بتلازم القضايا.
ووفق بيان المحكمة، انّ تصديق قرار الاتهام يعني أنّ قاضي الإجراءات التمهيدية توصل إلى اقتناع، استناداً إلى المواد المؤيّدة، بأنّ المدّعي العام قدّم ما يكفي من الأدلة الأولية لملاحقة السيد سليم جميل عياش، وأنّ ثمة أسباباً تدعو للشروع في إجراءات المحاكمة. وهذا ليس حكماً بالإدانة، فالسيد عياش يُعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته بدون أي شك معقول خلال المحاكمة.«
وأحيل قرار الاتهام ومذكرة التوقيف على «السلطات اللبنانية التي يقع على عاتقها واجب البحث عن المتهم وتوقيفه ونقله إلى عهدة المحكمة.«
وكان سليم جميل عياش المسؤول في عمليات «حزب الله»، إتُهم مع مجموعة من رفاقه في الحزب باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.
المنطقة: ترقّب
اقليمياً، الصورة ملبّدة، والمنطقة بشكل عام، في حال ترقّب ارتدادات استهداف المنشآت النفطية السعودية (ارامكو)، والآثار السلبية التي القى بها على سوق النفط العالمي، بالتوازي مع تصاعد وتيرة التهديد، والاتهامات الاميركية لايران بمحاولة تفجير المنطقة وزعزعة الاستقرار. وكان لافتاً للانتباه وسط هذه الاجواء، تراجع احتمالات انعقاد لقاء مباشر بين الرئيس الاميركي دونالد ترامب والرئيس الايراني الشيخ حسن روحاني.
ويبدو انّ باب الاحتمالات مشرّع حيال هذه التطورات. فعلى الرغم من تبني الحوثيين لاستهداف المنشآت، اكّدت واشنطن انّ ايران هي مصدر الهجوم عليها، وانّ التخطيط لاستهداف هذه المنشآت تمّ في طهران، واعلن البيت الابيض «انّ وزير الخارجية الاميركية مايك بومبيو سيكشف عن ادلة تؤكّد تورّط ايران في الهجوم على منشآت النفط السعودية.«
واقع مفخّخ
اما على المستوى الداخلي، فإنّ الصورة على حقيقتها، تُظهر بما لا يقبل ادنى شك، انّ الواقع اللبناني مفخخ في كل مفاصله؛ العلاقات السياسية مأزومة بمعظمها، والأزمة الاقتصادية تبدو – في غياب المعالجات الجدّية وكذلك في ظل الضغوطات الهائلة والتلويح بدفعات جديدة من

العقوبات، وبعضها يهدّد مؤسسات مالية ومصرفية – وكأنّها دخلت مرحلة العدّ التنازلي للانفجار الوشيك.

مجلس الوزراء

وهذا الواقع سيتناوله مجلس الوزراء في جانب من جلسته اليوم في السراي الحكومي قبل أن يقر دفعة تعيينات جديدة. حيث علمت «الجمهورية» أنّ البنود 6 و17 و18 في جدول اعمال جلسة مجلس الوزراء، المخصصة للتعيينات، جرى التوافق عليها، بحيث سيتم تعيين كل من فرحات فرحات أميناً عاماً للمجلس الأعلى للخصخصة، ومازن سويد رئيساً لمجلس إدارة أيدال، واما اعضاء المجلس الخمسة فهم: علاء حمية، رنا دبليز، علي حمدان، جويل معلوف وسيمون سعيد.

الموازنة: توزيع الآلام

من جهة ثانية، يبدأ مجلس الوزراء اليوم مناقشة مشروع موازنة 2020 المُدرج كبند أخير على جدول أعماله، بعد ان نشرت وزارة المالية امس الاول المشروع الذي بيّن انّ مجموع النفقات في موازنة 2020 بلغ 24100.04 مليار ليرة مقابل ايرادات تبلغ 19009.9 مليار ليرة، ونسبة عجز مرتقبة الى الناتج المحلي الاجمالي عند 5.7 في المئة.

وتشير المعلومات، الى انه سيتمّ اليوم خلال جلسة الحكومة، توزيع مشروع الموازنة فقط على الوزراء وإرجاء المناقشة ليوم الاربعاء.

لكن ما هو لافت، انّ الخبراء الذين ساهموا في تقديم الاقتراحات لمقررات اجتماع بعبدا المالي والاقتصادي، الذي تمخض عنه اعلان حال طوارئ اقتصادية، يعتقدون انّ موازنة 2020 لن تبقى على شكلها الحالي، لأنّها لن ترضي المجتمع الدولي والجهات المانحة.

وفي تقديرات الخبراء، انّ مشروع الموازنة لن يخرج من السراي بالصيغة نفسها التي دخلها، وانه قد يجري تحميله «اجراءات موجعة» من خلال «توزيع الآلام» والشروع بفلسفة جديدة لأعداد وتعويضات نهاية خدمة الملاك العام، ومحاربة الهدر والفساد بشكل حازم، لأنّ صندوق النقد الدولي لن يتأهّب لمساعدة لبنان ما لم تأخذ الحكومة الاجراءات اللازمة. (تفاصيل ص 10)

كنعان

وقال رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان لـ«الجمهورية»: «الموازنة هي التعبير الجدّي والعملي والوحيد من حيث الشمولية للسياسة الاقتصادية والمالية للحكومة، وللدولة بعد إقرارها في المجلس النيابي. لذلك المطلوب من الحكومة أنّ تزخّم انتاجيتها من خلال وتيرة اجتماعات عمل مكثفة واستثنائية تتناسب مع حجم التحدّيات الكبيرة المالية والاقتصادية ووفق توصيات ومقررات الحوارات الاقتصادية في بعبدا، التي يجب أن تقترن بآليات تنفيذية واضحة، وهو ما كنت قد شددت عليه شخصياً بُعيد اجتماع بعبدا الأول في 9 آب الماضي الذي شاركت فيه.»

اضاف: «عشية بدء مناقشات الحكومة، أجدّد التزام لجنة المال والموازنة النيابية وجهوزيتها الكاملة لمناقشة وتدقيق مشروع الحكومة بشكل أشمل من المرّات السابقة، خصوصاً لجهة الايرادات والنفقات والاصلاحات، هذا طبعاً اذا ما تمّت إحالتها ضمن المهلة الدستورية كما وعدت الحكومة، لأنه سيكون عندئذ لدينا متسع من الوقت للقيام بواجبنا على أكمل وجه، ولن يكون المجلس النيابي تحت الضغط بوصول مشروع الموازنة قبل شهرين ونيف من بدء الـ 2020 وهذا سيكون عملاً اصلاحياً مهماً وبنيوياً ينتظره لبنان والمجتمع الدولي منذ زمن».

وكان الحريري قد اكّد في حفل إطلاق «موازنة المواطنة والمواطن»، في معهد باسل فليحان المالي امس، «الالتزام بإقرار موازنة 2020 ضمن المهل الدستورية» مشيراً الى انّ كلفة القرارات التي يجب اتخاذها أقل بكثير من كلفة الأزمة إن حصلت.»

وقال: «التحدّيات أمامنا واضحة والحلول معروفة واتفقنا عليها في مؤتمر «سيدر»، والمهم اليوم أن ننتقل الى مرحلة التنفيذ ولا نضيّع المزيد من الوقت.»

بدوره اكّد وزير المال علي حسن خليل، انّ «الموازنة أُعدّت في وقت صعب وإستثنائي».

وتمنّى اقرارها في مجلس الوزراء قبل منتصف تشرين الاول المقبل، وقال: «اننا نشهد اليوم

على إنجاز حقيقي يتجاوز الشكل للدخول في مضمون المسؤولية الملقاة على عاتقنا، وجملة القرارات الصعبة يجب أن نتحمّلها لأنّ تجاهل الأمر لم يعد مسموحاً.«

وعشيّة بدء دراسة الموازنة، كان موضوع «التدبير رقم 3»، محور اجتماع امني عُقد في اليرزة امس، خلص الى التفريق بين تعويض بدل الإنتقال اليومي والضمائم الحربية، وإبقاء تعويض بدل الإنتقال اليومي كما هو معمول فيه حالياً وفقاً لتدبير الإستنفار رقم 3.

أمّا في ما خصّ الضمائم الحربية، فتمّ التوصل إلى صيغة تقضي بتوزيع استفادة العناصر من هذه الضمائم بين تدبير الإستنفار رقم 3 وتدبير الاستنفار رقم 2 وفقاً لمقتضيات الخدمة. وتدبير الاستنفار رقم صفر (أي لا تدبير) لذوي الاوضاع الاستثنائية: نقاهة، سجن، مأذون داخل وخارج البلاد.

»الجمهورية القوية«

في سياق متصل، فإن التطورات المحلية والاقليمية ستكون على طاولة البحث خلال الاجتماع الذي يعقده تكتل الجمهورية القوية مساء اليوم.

وقالت مصادر «القوات اللبنانية» لـ«الجمهورية»: إنه سيكون هناك موقف مهم لرئيس حزب «القوات» الدكتور سمير جعجع من القضايا المطروحة، حيث سيتطرق لاكثر من ملف وقضية محلياً واقليمياً.

الى ذالك، علمت الجمهورية من مصادر وزارية مطلعة أنّ تفاهماً جرى على تعيين الدكتور فرحات فرحات أميناً عاماً للمجلس الأعلى للخصخصة والشراكة.

لغز الفاخوري

والى الواقع المفخخ، تضاف العبوة الجديدة التي زُرعت في الواقع اللبناني مع ظهور»لغز» عودة آمر معتقل الخيام عامر الياس الفاخوري الى بيروت، والذي يتفاعل يوماً بعد يوم، مولِّدا جواً انقسامياً واضحاً في المشهد الداخلي حيال هذه القضية، التي انتقلت بالامس من الشق السياسي والاعلامي، الى المدار القضائي، مع الدعاوى التي رُفعت امس ضد الفاخوري، وقد تحضر اليوم على طاولة مجلس الوزراء، وسط معلومات اشارت الى انّ وزراء «حزب الله» وحركة «امل» سيثيران هذا الامر في جلسة الحكومة اليوم. علماً انّ هذا الامر شكّل مادة بحث اساسية خلال اجتماع لجنة الدفاع النيابية، التي قررت عقد جلسة خاصة حول هذه المسألة.

«مسيرات» أرامكو تثير «الذعر» وواشنطن تتحرك بحثا عن «سلاح» حزب الله «السري»

«جزار الخيام» «يتيما» في بيروت والسفارة الأميركية «مستاءة» من تهرب «الاصدقاء»

فصل جديد من «مسرحية» المحكمة الدولية ولا عقوبات جديدة على مصارف لبنانية

كتب ابراهيم ناصرالدين

رفع منسوب الهجوم بالطائرات المسيّرة على موقعي «خريص» و«بقيق» السعوديين مناخات التوتر في المنطقة في ظل محاولات لبنانية لتأمين أقصى درجات «النأي بالنفس» عن التصعيد المتدحرج الذي بات يهدد استقرار المنطقة، وبالتوازي مع استمرار ضغوط السفارة الاميركية في بيروت لتسوية قضية العميل عامر الفاخوري، ابدت «عوكر» اهتماما استثنائيا بانعكاس التطورات في الخليج على الساحة اللبنانية، فبعد ساعات من «تعميم» صدر «للحلفاء» و«الاصدقاء» بشن «هجوم» سياسي مركز على الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله على خلفية كلمته الاخيرة في العاشر من محرم، وتزامنا مع ارتفاع منسوب العقوبات المالية على الحزب، وعودة «مسرحية» المحكمة الدولية الى الواجهة، طرأ خلال الساعات القليلة الماضية جديد يرتبط بمسألتين رئيسيتين الاولى استكشاف حقيقة استعداد حزب الله لفتح جبهات موازية اذا ما تعرضت ايران لهجوم عسكري، وهو ما أوحى به السيد نصرالله في كلامه الاخير، وثانيا محاولة الحصول على معلومات حول ما تسميه اسرائيل «السلاح السري» لدى حزب الله بعدما كشفت الهجمات يوم السبت الماضي على المنشآت النفطية السعودية ان «الكابوس» الذي كان يخشاه الاسرائيليون بات حقيقة واقعة، لان ما يملكه الحوثيون المحاصرون من «مسيرات» متطورة موجود في «مخازن» حزب الله وبالتأكيد هو اكثر تطورا...

} تحركات اميركية... {

ووفقا لمصادر معنية بهذا الملف، تحرك وفد امني - سياسي مصغر من السفارة الاميركية، واجرى بعيدا عن الاضواء اتصالات مع عدد من الشخصيات اللبنانية وبينهم امنيون ووزراء ونواب سابقون، وجرى طرح العديد من التساؤلات المحددة التي تتعلق بطبيعة قدرات حزب الله واحتمالات حصوله على اسلحة متطورة ومن بينها «مسيرات» دون اغفال اعادة طرح تساؤلات حول مصانع «الاسلحة الدقيقة»، وكان واضحا من ما تسرب من معلومات ان ثمة معلومات محددة يسعى الاميركيون للحصول عليها بناء على معلومات مسبقة بين أيديهم...

} «غضب سعودي» ولا حرب اميركية؟؟ {

واللافت بحسب تلك الاوساط، ان الجانب السياسي في الحديث لم يكن مطمئنا بالنسبة لبعض الشخصيات اللبنانية لجهة عدم حسم الجانب الاميركي مسألة الذهاب الى حرب مع ايران على خلفية التطورات في الخليج، وكانت الاجابات مبهمة الى درجة دفعت احدى الشخصيات المتحمسة الى القول بلهجة حادة: «اذا هلق ما رح تضربوهم يعني ما في أمل هيدا الامر يصير، وهيدا يعني انه ما في أمل انه حزب الله يضعف»...! وفي هذا السياق ابلغت شخصية نيابية مقربة من السعودية الوفد الاميركي بأن ثمة استياء واضحاً في المملكة من المواقف الاميركية، ووضعته في اجواء محادثات سبق واجراها مع السفير السعودي في لبنان الوليد البخاري الذي لم يكن دبلوماسيا في التعبير عن «غضب» بلاده من عدم تفاعل واشنطن مع خطورة الهجمات الاخيرة على بلاده...

} «السلاح السري»...؟ {

وفي هذا الاطار، لفتت تلك الاوساط الى ان ما يهم السفارات الغربية في بيروت وفي طليعتها السفارة الاميركية هو الحصول على معلومات حيال «اسطول» «المسيرات» الذي بات بحوذة حزب الله والذي يفوق بمخاطره الصواريخ الدقيقة التي تعلن اسرائيل ليل نهار انها اكثر الاسلحة فتكا لدى المقاومة... ووفقا للمعلومات فان تحسن قدرات استخدام الحوثيين للطائرات المسيرة منذ العام الماضي منحهم تفوقاً في الحرب، فهذه الطائرات من السهل إنتاجها ومن الصعب اعتراضها وتستطيع إحداث دمار وتعطيل أكبر من الثمن الذي يمكن دفعه في إنتاجها، واذا كان حجم

القدرات التي يملكها الحوثيون مجهولا، فان هذا السلاح قد يكون «السلاح السري» الذي يملكه حزب الله لقلب موازين القوى في اي حرب مقبلة مع اسرائيل، وتعتقد الاجهزة الاستخباراتية الاسرائيلية والغربية بان ما يحصل في الحرب اليمنية وتطور الهجمات على الاراضي السعودية يعتبر «بروفا» او «حقل رماية» يجري فيها الحرس الثوري الايراني مناورات بالسلاح الحي في افضل واهم اختبار لقدرات تلك الطائرات التي يجري تعديلها محليا...
ومن استطاع ان يستهدف البنية التحتية السعودية على مسافة تتجاوز الـ800 كيلومتر ويصيب اهدافه بدقة، سيكون من الاسهل عليه تنفيذ غارات مماثلة ضد اسرائيل ضمن نطاق جغرافي ضيق خصوصا ان الاسرائيليين يتحدثون عن امتلاك حزب الله «لمسيرات» اكثر تطورا قادرة على تجاوز مسافة 930ميلا، وهم يعتقدون على نحو جازم بأنها ستكون أكبر «المفاجآت» التي يخبئها السيد نصرالله للحرب المقبلة...

} فاخوري «يتيما» دون حماية سياسية...؟ {

في هذا الوقت لا تزال قضية «جزار الخيام» العميل عامر فاخوري تتصدر المشهد الداخلي في ضوء «القطبة المخفية» التي تحيط بهذا الملف بعدما وجد فاخوري نفسه «يتيما» بعدما «غسل» الجميع «ايديهم» من قضية تبييض «ساحة» العملاء، وهو سيمثل اليوم امام القضاء المختص ليبنى على «الشيء مقتضاه»، خصوصا ان اسئلة كثيرة لا تزال دون اجوبة حول الجهة السياسية التي اعطته ضمانات بالعودة، ثم تخلت عنه بعد «الضجة» السياسية والاعلامية، وكذلك ثمة اسئلة ملحة حول اسباب عودته والمهمة المكلف بها في لبنان، وهي امور يفترض ان تتضح في الايام القليلة المقبلة... مع العلم ان مصادر وزارية قد عبرت عن مخاوفها لـ«الديار» من «طمس» الحقائق والاكتفاء بمعاقبة الفاخوري قانونيا دون معرفة كل ملابسات ما حصل خصوصا المتورطين في ملفه...

} واشنطن «مستاءة»...؟ {

وفي هذا السياق، اصطدمت الضغوط الاميركية خلال الساعات القليلة الماضية «بحائط» «سميك» من امتناع اكثر من طرف سياسي «صديق» للولايات المتحدة من خوض غمار البحث عن تسوية لهذا الملف، بعدما ابلغ اكثر من طرف السفارة الاميركية ان القضية «ستحرق اصابع» كل من يتدخل بها، ووفقا لاوساط مطلعة فان واشنطن «مستاءة» من عدم تجاوب هؤلاء معها، على الرغم من تفهم ابدته السفيرة اليزابيت ريتشارد لموقف بعض الشخصيات التي تواصلت معها في محاولة لايجاد مخرج للملف، ولكنها سمعت نصيحة باتباع الاجراءات القانونية اللازمة لان الملف «ثقيل» في السياسة....
وفي وقت فشلت الحملة الممنهجة لتوريط قائد الجيش العماد جوزيف عون بالقضية عبر نشر صور له برفقة «العميل» في واشنطن، الا ان ما حصل ترك «ندوبا» في العلاقة بين القيادة العسكرية مع التيار الوطني الحر، خصوصا ان العلاقة مع وزير الدفاع الياس بو صعب ليست على «خير ما يرام»، فيما البعض يتهم «التيار» بتنظيم الحملة على قائد الجيش للتأثير على حظوظه الرئاسية...!؟

} دعاوى جديدة {

وفي سياق متصل، نفذ عدد من المعتقلين السابقين اعتصاما أمام قصر العدل في بيروت احتجاجا على السماح بدخول الفاخوري الى لبنان وللمطالبة بمحاكمته وإنزال أشد العقوبات بحقه، وتقدمت عشر أسرى محررين ومعهم 43 محامياً دعاوى ضده وضد وكل من يظهره التحقيق فاعلا ومتدخلا وشريكا بتهمة التعامل مع العدو الإسرائيلي وتسهيل دخول عميل محكوم الى لبنان، من جهة ثانية طلب وزير الدفاع الياس بو صعب من مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس استئناف قرار قاضية التحقيق نجاة أبو شقرا، التي سيمثل أمامها الفاخوري اليوم في حال قرّرت إطلاق سراحه وذلك انطلاقاً من سلطة وزير الدفاع على المحكمة العسكريّة....

} «مسرحية»المحكمة الدولية تابع.... {

وفي توقيت مريب، عادت «مسرحية» المحكمة الدولية الى الواجهة من جديد عبر رفع قاضي الإجراءات التمهيدية في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان دانيال فرانسين امس السرية عن قرار صدق فيه قرار اتهام بحق سليم جميل عياش في ما يتعلق بالاعتداءات التي استهدفت مروان حماده وجورج حاوي والرئيس الياس المر في 1 تشرين الأول 2004 و21 حزيران 2005 و12 تموز 2005 على التوالي. وبتصديق قرار الاتهام هذا، تفتح قضية جديدة أمام المحكمة... وفي هذا السياق تشير مصادر مطلعة على الملف الى ان المحكمة تؤكد مرة جديدة انها مسيسة ولا تتعامل مع الوقائع القانونية وانما تقتنص الفرص السياسية للمساهمة في الضغوط المتصاعدة على حزب الله...وتشكل تلك التهم ايضا عملية استباقية لمحاصرة قضاة المحكمة قبيل صدور الحكم في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري...

وفي هذا السياق تشير تلك الاوساط الى ان الوضع الصعب للمدعي العام في هذه القضية دفعه لتطويق عياش بثلاث تهم جديدة بعدما اثبت وكلاء الدفاع وجوده مع زوجته وابنته في السعودية لاداء مناسك الحاج في الفترة التي تم اتهامه بها بالتخطيط لاغتيال الرئيس الحريري، وهذا ما يضعف القرائن في هذه القضية، ويضعف قرينة الاتصالات التي استند عليها لتوجيه اتهاماته... وهذا ما يفسر اتهام عياش وحده بالتورط في عمليات الاغتيال الجديدة، دون اغفال وجود مصلحة في استمرار عمل المحكمة لاشهر جديدة وذلك بهدف الاستفادة المادية... وفيما أصدر قاضي الإجراءات التمهيدية مذكرة توقيف موجهة إلى السلطات اللبنانية لتنفيذها ومذكرة توقيف دولية بحق عياش، استبعدت تلك الاوساط ان يترك هذا الملف اي تداعيات على الساحة الداخلية، خصوصا ان الرئيس سعد الحريري سبق واكد ان الاستقرار الداخلي «يسمو» على اي قرار او حكم...

} لا عقوبات جديدة على المصارف؟ {

في هذا الوقت اكدت مصادر مصرفية ان ما تردد عن امكانية تعرض مصارف أخرى للعقوبات الأميركية، غير صحيحة واضعة هذه المعلومات في خانة الحملات المغرضة على القطاع المصرفي اللبناني ولبنان وتحديدا قطاعه المصرفي، ما يزال يجذب الاستثمارات على رغم كل ما يتعرض له القطاع من حملات»... وفي سياق متصل يغادر الرئيس سعد الحريري الى باريس الخميس المقبل للقاء الرئيس ايمانويل ماكرون يوم الجمعة على ان يعقد لقاءات مهمة مع عدد من رجال الاعمال في وزارة المال تمهيدا لاعلان انطلاق مؤتمر «سيدر» عمليا... **وعشية جلسة مجلس الوزراء المقررة اليوم في السراي والتي ستناقش جدول اعمال عادياً تتخلله تعيينات وستجري الحكومة خلالها قراءة «أوّلية» لمشروع موازنة 2020، اكد رئيس الحكومة سعد الحريري، «الالتزام بإقرار موازنة 2020 ضمن المهل الدستورية وكلفة القرارات التي يجب اتخاذها أقل بكثير من كلفة الأزمة إن حصلت». من جهته، اعتبر وزير المال علي حسن خليل ان «الموازنة أعدّت في وقت صعب واستثنائي ولكن لم تقدّم للرأي العام كما جاءت عليه رغم تميّزها». وتمنى «إقرار الموازنة في مجلس الوزراء في موعدها الدستوري قبل منتصف تشرين الأول المقبل وهذا ما يسمح لنا بإقرارها لأول مرة منذ عقود قبل نهاية العام الحالي وقبل بداية السنة المالية في 2020 وإن تم هذا الأمر نكون قد خطونا خطوة مهمة في الإصلاح».**

بين استهداف ارامكو والانتخابات الاسرائيلية لبنان يتجنّب «الشظايا»

الحريري يطلق «سيدر» من باريس وموازنــة 2020 ضمن المهل

مع انكشاف المشهد الاقليمي على رياح التوتر القوية وانعكاسها على اكثر من ساحة من ساحات المنطقة، في ضوء ارتفاع وتيرة التصعيد بين القطبين الاقليميين، المملكة العربية السعودية وايران، بعيد استهداف الحوثيين منشآت ارامكو في السعودية ليل السبت الماضي، خطّت الساعات الأربع والعشرين الأخيرة خريطة مواقف على تماس مباشر بالشأن اللبناني المتداخل بالإقليمي وعبره بالدولي.. في بانوراما هذه المواقف، انعكاس واضح للانقسام الذي يجلل المشهد الداخلي عزّزته قضية العميل عامر الفاخوري التي اقتحمت الساحة السياسية واستدعاء الزميلين بشارة شربل رئيس تحرير جريدة «نداء الوطن»، وجورج برباري المدير المسؤول في الصحيفة نفسها، للمثول أمام القضاء على خلفية افتتاحية حملت عنوان «أهلا بكم في جمهورية خامنئي»، اثر مواقف الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله الاخيرة.

وفي محاولة لابعاد نيران الخارج عن الداخل، ينهمك اهل الحكم في معالجة الوضع الاقتصادي الذي يحضر بقوة في لقاءات الرئيس سعد الحريري في باريس التي يغادر اليها الخميس المقبل للقاء الرئيس ايمانويل ماكرون يوم الجمعة على ان يعقد لقاءات مهمة مع عدد من رجال الاعمال في وزارة المال تمهيدا لاعلان انطلاق مؤتمر «سيدر» عمليا.

وعشية جلسة مجلس الوزراء المقررة اليوم في السراي والتي ستناقش جدول اعمال عادي تتخلله تعيينات وستجري الحكومة خلالها قراءة «أوّلية» لمشروع موازنة 2020، اكد رئيس الحكومة سعد الحريري، «الالتزام بإقرار موازنة 2020 ضمن المهل الدستورية وكلفة القرارات التي يجب اتخاذها أقل بكثير من كلفة الأزمة إن حصلت». واضاف في حفل إطلاق موازنة المواطنة والمواطن، في معهد باسل فليحان المالي «التحديات أمامنا واضحة والحلول معروفة واتفقنا عليها في مؤتمر «سيدر» والمهم اليوم أن ننتقل الى مرحلة التنفيذ ولا نضيع المزيد من الوقت، وحرصاء على التعامل بين القطاع الخاص والعام وعلى الحوار مع المجتمع الدولي وأكدنا هذا الموضوع في مؤتمر سيدر. والمطلوب من كافة الإدارات الاستثمار من أجل متابعة الورشة الإصلاحية للوضع الاقتصادي بهدف النهوض بلبنان.«

من جهته، اعتبر وزير المال علي حسن خليل في المناسبة نفهسا ان «الموازنة أعدّت في وقت صعب وإستثنائي ولكن لم تقدّم للرأي العام كما جاءت عليه رغم تميّزها». وشدد على اننا «نشهد اليوم على إنجاز حقيقي يتجاوز الشكل للدخول في مضمون المسؤولية الملقاة على عاتقنا، وجملة القرارات الصعبة يجب أن نتحملها لأنّ تجاهل الأمر لم يعد مسموحاً». وتمنى «إقرار الموازنة في مجلس الوزراء في موعدها الدستوري قبل منتصف تشرين الأول المقبل وهذا ما يسمح لنا بإقرارها لأول مرة منذ عقود قبل نهاية العام الجاري وقبل بداية السنة المالية في 2020 وإن تم هذا الأمر نكون قد خطونا خطوة مهمة في الإصلاح.«

وليس بعيدا، التقى وزير المال وفداً من مؤسسة التمويل الدولية برئاسة نائب رئيس «مؤسّسة التمويل الدوليّة» لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وعضو مجموعة البنك الدولي سيرجيو بيمنتا، والمدير الإقليمي للبنك الدولي للشرق الأوسط ساروج كومار جاه. وتم البحث في القيام بعدد من مشاريع البنى التحتية في الكهرباء وفي مطار بيروت.

في غضون ذلك، عقد اجتماع بعد الظهر في وزارة الدفاع ضم الى وزير الدفاع الياس بوصعب، وزيرة الداخلية وقادة الاجهزة استكمالا لاجتماع السراي لمناقشة التدبير رقم 3. كمايعقد إجتماع مهم جدًا، في السراي في الخامسة والنصف عصرا للجنة الوزارية الخاصة بمتابعة خطة الكهرباء، عرضت خلاله وزيرة الطاقة ندى بستاني دفاتر الشروط لمناقصتي معملي الزهراني وسلعاتا.

على صعيد آخر، استمرت قضية عودة المسؤول العسكري السابق لمعتقل الخيام العميل عامر الفاخوري الى لبنان بالتفاعل امس شعبيا وقضائيا. وفي السياق، نفذ عدد من المواطنين اعتصاما أمام قصر عدل بيروت احتجاجا على السماح بدخول الفاخوري الى لبنان وللمطالبة بمحاكمته وإنزال أشد العقوبات بحقه. وتقدمت هيئة ممثلي الأسرى والمحررين من سجون الإحتلال الإسرائيلي بدعوى قضائية ضد الفاخوري، كما تقدم رئيس اللجنة القانونية في اللجنة الدولية

لحقوق الإنسان المحامي معن الأسعد أيضا بدعوى مماثلة بجرائم قتل أسرى وتعذيب جرحى وإخفاء جثامين شهداء ودخول أراضي العدو والإقامة فيها وحمل جواز بصفته إسرائيليا وحجز حرية مواطنين وتعذيبهم.
من جهة أخرى، اكد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ضرورة العودة لحمل شعار القضية الاساسية والجوهرية وهي قضية فلسطين، داعياً الى التنبه للمخطط الاسرائيلي الذي يهدف الى فرض الحلول على الدول العربية عبر «صفقة القرن» لاسيما وان اسرائيل ترى ان الظروف مؤاتية لتحقيق مبتغاها في ظل التشرذم القائم بين الدول العربية». الى ذلك، وعشية توجهه الى نيويورك للمشاركة في اعمال الجمعية العام للامم المتحدة، اعتبر الرئيس عون ان تصويت الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك، لطلب لبنان انشاء «اكاديمية الانسان للتلاقي والحوار» مركزها في بيروت، هو حدث تاريخي وانجاز يسجّل لوطن التعددية والعيش المشترك بهدف ارساء ثقافة السلام والتفاهم بين الشعوب المختلفة. واكد رئيس الجمهورية ان ما يجمع الشعب اللبناني بمختلف طوائفه ومذاهبه هو الانتماء الى وطن واحد على رغم وجود اختلافات في الرأي السياسي، الا ان هذه التعددية في الآراء دليل ديموقراطية.

http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/433655/nna-leb.gov.lb/ar

الحريري أطلق موازنة المواطنة والمواطن: الاصلاح مسيرة مستمرة تتطلب توافقا سياسيا خليل: موازنة 2020 ستستكمل ما يجب استكماله من إصلاحات

Download

الإثنين 16 أيلول 2019 الساعة 17:40سياسة

وطنية - رعى رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري بعد ظهر اليوم حفل اطلاق "موازنة المواطنة والمواطن للعام 2019" في معهد باسل فليحان المالي في حضور نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني ووزير المال علي حسن خليل وشخصيات.

وخاطب الحريري الحضور: "انا مسرور جدا بوجودي معكم اليوم في معهد باسل فليحان المالي، لمناسبة اطلاق موازنة المواطنة والمواطن للعام 2019 للسنة الثانية على التوالي.
خلال السنوات الثلاث الاخيرة خطونا خطوات مهمة في اعادة الانتظام للمالية العامة، من خلال اقرار 3 موازنات على التوالي بعد انقطاع دام 12 عاما، وكما ان اقرار الموازنة بذاته أمر أساسي، الا انه من المهم أيضا إقرارها ضمن المهل الدستورية، وهذا ما سنقوم به هذا العام، ونحن ملتزمون إقرار موازنة العام 2020 ضمن المهل الدستورية."

وأضاف: "أتيت اليوم لأكلمكم بصراحة، وكما تعلمون جميعا فاننا نمر بوضع دقيق جدا، ولا نملك ترف اضاعة الوقت، والكل يدرك ان علينا اتخاذ قرارات صعبة في المرحلة المقبلة كما قال وزير المال علي حسن خليل. ولأكون صريحا أكثر معكم، فإن كلفة الاصلاح وكلفة القرارات التي يجب اتخاذها اليوم أقل بكثير من كلفة ادارة الازمة اذا حصلت، وخصوصا اذا خرجت هذه الأزمة عن السيطرة. اليوم لا يزال امامنا مجال لمعالجة المشاكل التي نواجهها. التحديات أمامنا واضحة والحلول معروفة، وقد أكدناها في الرؤية التي طرحناها في مؤتمر سيدر وفي البيان الوزاري وفي لقاء بعبدا الأخير. المهم اليوم أن ننتقل الى مرحلة التنفيذ ولا نضيع المزيد من الوقت. ورشة الاصلاح التي أمامنا كبيرة ومهمة، وأنا حريص على أن يكون الجميع مشاركا فيها، من قطاع عام بمختلف اداراته ومؤسساته، وقطاع خاص، ومجتمع مدني، وذلك من خلال حوار اقتصادي واجتماعي جدي وبناء. وهذا الحوار يجب أن يكون داخل مؤسسات الدولة بين مختلف الادارات، وبين الدولة والقطاع الخاص، وبين الدولة والمجتمع المدني. ونحن حرصاء على هذا الامر، وهنا اود ان اوجه تحية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحاضر دائما لخلق هذا الحوار الجدي."

وتابع: "نحن ايضا حرصاء على حوار دائم مع المجتمع الدولي حول التحديات التي يواجهها لبنان وكيفية الخروج منها، وهذا ما أكدناه في مؤتمر سيدر من خلال آلية متابعة شفافة ومتينة. وكما تعلمون فان الاصلاح لا يتم بين ليلة وضحاها، فهو هو مسيرة مستمرة وعملية تتطلب الوقت والجهد. ولكي ينجح الاصلاح ويكون مستداما، علينا ان نؤمن التوافق السياسي حوله وان تواكبه ادارات ومؤسسات عامة فعالة منتجة عصرية وحديثة. لذلك فان المطلوب من الادارات والمؤسسات العامة كافة الاستنفار لمواكبة هذه الورشة، وانا كلي ثقة بأن لدينا ما يكفي من قدرات في القطاع العام للنهوض بالاقتصاد ومؤسسات لبنان."

وأكد "أننا نعمل اليوم للنهوض باقتصادنا ومؤسساتنا لاستعادة الثقة، ثقة المواطن بالدولة وثقة القطاع الخاص بالدولة وثقة المجتمع الدولي بلبنان، واستعادة الثقة لا يمكن أن تتم دون وضع أسس شفافة لعملنا، وما يقوم به معهد باسل فيحان من خلال اطلاق موازنة "المواطنة والمواطن" يصب في هذا الاتجاه. لانه من المهم جدا ان نسلط الضوء على الارقام كما هي وبشكل شفاف، ليعرف المواطن حقيقة الوضع المالي للدولة، وما هي الايرادات التي تحصلها وكيف تصرف وعلى اية قطاعات. وليعرف المواطن ايضا لماذا يزداد العجز، ولماذا يرتفع الدين العام ، ولماذا علينا اتخاذ الاجراءات التي نتخذها اليوم."

واعتبر أن "إطلاع الرأي العام على الموازنة العامة امر مهم لأن الموازنة تترجم سياسة وتوجهات الحكومة لسنة كاملة، وهذا أمر أساسي لتعزيز وتكريس مبدأ المحاسبة والمساءلة، وليرى المواطن بشكل خاص، ما الذي يتم تطبيقه من بنود الموازنة وما لا يتم تطبيقه ويسائل الحكومة على هذا الأساس، وليس على الاساس الخيالي الذي نسمعه من بعض السياسيين. فهذا مستند يشرح للمواطن كل ما تقوم به وزارة المال والدولة، وهو أمر يساعدنا على استعادة الثقة. هذا الامر الذي يجب ان نعتاد عليه في لبنان من الان وصاعدا، فنحن لسنا معتادين هذه الشفافية واسلوب العمل، والتعاون بين المؤسسات وبين الدولة والمواطن، وهذا ما نطمح اليه. هذه المعادلة هي التي يجب ان تحكم عملنا وعمل اداراتنا في المرحلة المقبلة، لأنه في غياب عنصر من هذه العناصر الثلاثة، لا يمكن ان يكون لدينا دولة قوية ولا مؤسسات قوية."

وختم: "أود ان اشكر حضوركم جميعا واحيي الجهود التي تبذلها وزارة المال، وأنا ادرك حجم الضغط عليكم هذه الفترة. كما احيي القيمين على هذا المعهد: السيدة لميا المبيض بساط وكل فريق العمل الذي معظمه من السيدات. واريد ان اقول ان المعهد المالي لا يحمل بالصدفة اسم الشهيد باسل فليحان، هذا الشاب اللبناني الطموح الذي جاء من بلاد الاغتراب ليساهم في خدمة تطوير بلده، وكان علامة فارقة في كل المراكز التي تبوأها، وترك وراءه إنجازات وبصمات واضحة. وأنا متأكد من أن معهد باسل فليحان سيكون على خطى باسل، وسيواكبنا في ورشتنا الاصلاحية المقبلة. واود ان اشكر وزير المال الذي من خلال اسلوبه المميز في العمل اعطى دفعا لهذا المعهد ليحقق انجازات ويقوم بالعمل المطلوب منه، ونحن علينا ان نكمل هذا العمل الكبير واشكر جميع القيمين على هذا المعهد."

خليل
أما خليل فوصف "موازنة المواطنة والمواطن" بأنها "إنجاز حقيقي يتجاوز الشكل للدخول في مضمون المسؤولية المالية الملقاة على عاتقنا جميعا". واضاف: "هذا الأمر لا يأتي منفصلا عن سياق من العمل ارتضيناه والترمناه من خلال هذا المعهد وادارات وزارة المال ومؤسساتها حيث قلنا قبل سنة من على هذا المنبر إن جملة من القرارات الصعبة والإجراءات يجب ان نتحملها وأن نتخذ القرارات في شأنها لأن تجاهل هذا الأمر لم يعد مسموحا في دولة تعاني ما تعانيه على المستوى الاقتصادي والمالي". وتابع: "قلنا يومها إن الهدوء االسياسي والتوافق والتزام كل الفرقاء بالحفاظ على الدولة وعلى هيبتها وعلى أدوار مؤسساتها وعلى موقعها في مقابل الناس، تتجاوب مع طموحاتهم وآمالهم وتعالج آلامهم، كل هذه الأمور لم تعد ترفا، بل أصبحت مسؤولية وواجبا علينا جميعا. وهذا الأمر لا يمكن معالجته بشكل جزئي بل يتطلب سلة من القرارات والإجراءات التي تعطي انطباعا وتعكس التزام الدولة الواضح بالتزام المعايير والتزام الأصول في التعاطي مع كل ما يتصل بالشأن العام ومؤسسات العمل الحكومي."

واضاف: "اليوم، بتوجيه من دولة الرئيس وفي إطار عملنا الحكومي، نحن نسجل هذا الإنجاز الذي يعكس التزامنا أيضا تجاه الناس. حقهم أن يعرفوا كيف تصرف الأموال وكيف تدار الأموال التي هي بالأساس ملك هؤلاء الناس لأن كل وارداتها مصدره منهم بالذات". وقال: "خلال السنة الماضية ربما لم يتسن للكثيرين الاطلاع على موازنة المواطنة والمواطن، وكنا قد أعددناها في ظرف استثنائي صعب لم يكن العمل الحكومي منتظما آنذاك فأتت بطريقة ممتازة، لكنها لم تقدم للرأي العام كما يجب أن تقدم إليه. اليوم هذه الموازنة التي

تعتبر تطبيقا لهذا الإلتزام، لن أتحدث كثيرا عن أهميتها تجاه المجتمع الدولي والمؤسسات المانحة ومؤسسات التصنيف، لكنها في الوقت نفسه تشكل أداة مهمة جدا للعاملين في القطاع العام ومؤسسات الدولة وحتى للنواب والوزراء الذين لم يتسن لهم الاطلاع على إجمالي الموازنة العامة بالتفصيل، نحن لمسنا أهمية هذا الأمر من خلال النقاش الذي فتح مع أكثر من جهة نتيجة اطلاعهم على موازنة المواطنة والمواطن عام 2018". وتابع: "نعرف تماما أننا تأخرنا في إقرار الموازنة وفي هذه الوثيقة، ولكن ندعو كل هيئات المجتمع المدني والمؤسسات لفتح نقاش حول هذه التجربة وحول أرقام موازنة 2019 لنضع أنفسنا في الدرجة الأولى تحت سقف المحاسبة والمراقبة ولنسجل معا كل الملاحظات وكل ما يمكن أن يبرز أو يتبين من خلال تفاصيل هذه الموازنة."

وقال: "قلنا ونجدد القول إننا تحت سقف القرار الوطني العام وتحت سقف الناس وحق هؤلاء الناس في المحاسبة، وحق كل الجهات التي لها علاقة بالموازنة العامة أن تسأل وتستفسر وتنتقد وتطلب أن نقوم بإصلاحات إن في الموازنة المقبلة أو في الأداء المالي العام. نحن لا نريد لهذا الأمر أن يكون شكليا بل نريد أن يفتح هذا النقاش على المستوى الوطني لنصل إلى خلاصات لإقرار الموازنات اللاحقة."

وتابع خليل: "لقد التزمنا إعداد الموازنة العامة لسنة 2020 في السياق نفسه الذي اتفق عليه عند إنجاز موازنة 2019: استكمال ما يجب استكماله من إصلاحات وإرفاق هذه الموازنة بجملة القوانين المكملة التي تؤكد مسار الإصلاح هذا، وسلة من القوانين المتصلة مباشرة بعمل الموازنة والتزامات الحكومة الدولية، وهي ما يتعلق بقانون الجمارك وقانون المشتريات العامة الذي أعد في هذا المعهد والذي يعتبر من أهم القوانين التي طرحت في السنوات العشر الأخيرة في الكثير من الدول، وقانون الالتزام الضريبي وقانون إصلاح نظام التقاعد."

وشدد على أن "القوانين الأربعة لها علاقة مباشرة بالعملية الإصلاحية التي بدأت في العام 2019، وستستكمل في 2020 من خلال هذه القوانين ومن خلال جملة الإجراءات التي التزمت الحكومة اتخاذها."

وأشاد خليل بـ"الدينامية والحيوية والوقت الذي يعطيه الرئيس الحريري للجان الوزارية التي اكتسبت أهمية استثنائية خلال الأشهر الماضية من خلال اجتماعات مكثفة لإعداد أو تحضير الكثير من القرارات والإجراءات المتصلة بالسياسة العامة للدولة وتحديدا في الشأنين الاقتصادي والمالي". وتمنى "إنجاز إقرار هذا الموازنة في موعدها الدستوري قبل منتصف تشرين الأول المقبل"، مؤكدا أن الرئيس الحرير "ملتزم بهذا الأمر"، معتبرا أن "هذا الالتزام يعزز صدقية الدولة ويسمح بإقرار الموازنة ربما للمرة الأولى منذ عقود، قبل نهاية العام الحالي وقبل بداية السنة المالية الجديدة عام 2020:". وأضاف: "إذا تم هذا الأمر نكون قد خطونا خطوة جدية على طريق الإصلاح وانتظام عمل المالية العامة."

واكد ان "التزام الدولة واضح بالعودة إلى المسارات التي تعزز ثقة الناس بالدولة"، معتبرا أنه "لامر الأول في بناء دولة جدية وقوية وعصرية وقادرة تلبي طموحات هؤلاء الناس."

ورأى أن "بناء الثقة هذا يتطلب مجموعة من الإجراءات فوق بعضها البعض، كل إجراء يجب أن يكمل ما سبقه وما سيأتي من بعده". وأضاف: "لا يمكن بعد اليوم أن نتحرك في عملية بناء الدولة، من دون خطة استراتيجية واضحة تلامس وتعالج مجموع القضايا االتي تهم الناس وتهم عمل الدولة ومؤسساتها". وتابع: "نحن علي ثقة بقدرتنا على النهوض ونحن على ثقة بأن باستطاعتنا قيادة مجموعة من الاجراءات لنعزز هذه الثقة ونضع البلد على سكة الخروج الحقيقي من أزماته المتمادية، اذا خلصت النوايا و استمر هذا الاستقرار الأمني والسياسي ونأمل أن يستمر."

وأشار خليل إلى أن "موازنة المواطنة والمواطن ستحسن دور وموقع لبنان في المنتديات المرتبطة بالشفافية وتحسن تصنيفه ولكن الأهم ان تحسن ثقة الناس بإدارة المال العام."

وقال: "يجب أن نوازن بين المسألتين وأن نستكمل هذا الأمر بجملة من الاجراءات التي ننسقها حاليا كي يتحسن هذا التصنيف مستقبلا". وشكر للرئيس الحريري "رعايته واهتمامه"، آملا "أن يعقد في وقت قريب جدا مثل هذا اللقاء لطرح ما تم انجازه عل صعيد تطوير المديرية العامة للشؤون العقارية في وزارة المال والخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة (مديرية المالية العامة- المركز الالكتروني)، وهي خطوات متقدمة جدا، ربما لا لا تزال مجهولة من الكثير من السياسيين والناس، ستكون موضع نقاش في جلسات وفق جدول أعمال الرئيس الحريري لكي يشهد معنا عليها."

بساط
وقدمت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي السيدة لمياء المبيض بساط درعا تذكارية للحريري، وذكرت في كلمتها الترحيبية بتاريخ المعهد وبداياته، مشيرة إلى أنه تحول خلال "ربع قرن من المثابرة"، "من مشروع تعاون لبناني- فرنسي بقيادة فرنسية، إلى عنوان وطَني للخبرة في مواضيع إدارة المال العام وتحديث الدولة."

واعتبرت أن إطلاق "موازنة المواطن والمواطن" مناسبة "مهمة للمعهد ولكن ايضا لعامَة الناس وللمجتمع الدولي، لأن قراءة الموازَنَة هي مسألة تمس بالجوهر والأساس، إذ أن ماليَة الدولَة هي أموال الناس، أودَعوها أمانَة بين ايادي المسؤولين وأئتمنوهم على صرفها."

وذكرت بأن خليل "التزم العام المنصرم، كتعهد سياسي ووطني، إصدار موازنة المواطنة والمواطن سنويا وتعميمها على أوسع نطاق. وهذا الالتزام مسؤولية كبيرة، عملنا على تحقيقه مع مديرية الموازنة ومراقبة النفقات."

وأوضحت أن هذه الوثيقة "تعتبر دوليا عنوانا للشفافية وللمشاركة العامة والمساءلة، ويؤمل من من خلالها تحسين مؤشرات لبنان المالية"، لكنها شددت على أن "الهدف ليس فقط رفع مؤشرات لبنان الدولية بقدر ما المطلوب تحقيق الشفاقية والثقة ."

محتوى الوثيقة
وتولى فريق عمل المعهد عرض محتوى "موازنة المواطنة والمواطن"، التي تصدرها وزارة المال للعام الثاني على التوالي، فأوضح أنها "صيغة مبسطة لموازنة الحكومة، أعدها بتوجيهات من الوزير خليل، معهد باسل فليحان بالتعاون مع مديرية الموازنة ومراقبة النفقات في مديرية المالية العامة، وتقع "موازنة المواطنة والمواطن" في 57 صفحة تتضمن معلومات عن الوضع المالي للدولة، بينها التوقعات بشأن النمو والتضخم وأرقام الدين العام، وكذلك التقديرات حول ما إذا كانت الموازنة ستحقق فائضا أو عجزا". وتقدم "موازنة المواطنة والمواطن" أيضا، وبلغة مختصرة وميسَرَة، الفرضيات المعتمدة عند إعداد الموازنة، وأبرز التوجهات المالية والاقتصادية للسنة المقبلة، وشرحا للمصادر التي تأتي منها الأموال العامة من ضرائب ورسوم وغيرها، ولأوجه إنفاق هذه الأموال.

وتتضمن "موازنة المواطنة والمواطن" فصلا خاصا بالدين العام وآخر يبين أبرز الإجراءات التي تهم المواطن، والمتعلقة بالضرائب والرسوم والاعفاءات والغرامات وسقوف الرواتب والأجور وملحقاتها، وكذلك الإنفاق على المشاريع الرئيسية المخطط لها. كلها مبينة برسوم ووسائط بصرية وشروح تبسط فهم هذا الكم الكبير من المعلومات المعقدة.

يسبق كل ذلك شرح ميسر للموازنة في ستة أسئلة وأجوبة مبسطة ومبينة بواسطة الجداول والرسوم وهي: كيف تعرف؟ مم تتكون؟ هل تعكس الموازنة العامة الواقع المالي للدولة كاملا؟ ما هي المبادئ الرئيسية التي تخضع لها؟ ما هي المراحل الرئيسية لإعدادها وإقرارها؟ وما هي المهل الدستورية لإعدادها وإقرارها؟."

وهذه الوثيقة موجودة على الموقعين الإلكترونيين للوزارة www.finance.gov.lb ولمعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي www.institutdesfinances.gov.lb بلغات ثلاث (العربية والفرنسية والإنكليزية) وهي متوافرة أيضا في نسخ ورقية في المكتبة المالية وهي مكتبة عامة متاحة للجمهور تقع في الطبقة الرابعة من المعهد، 512، كورنيش النهر .

==========ز.ح

Toward rights-based accountability

THE DAILY STAR

Hiba Huneini| The Daily Star

Under the patronage of Prime Minister Saad Hariri, Finance Minister Ali Hasan Khalil launched the "Citizen Budget 2019," developed by the Institut des Finances Basil Fuleihan in cooperation with the Directorate of Budget and Expenditure Control at the Finance Ministry.

The "Citizen Budget" has been published for the second year as part of the financial and fiscal awareness series in response to Lebanon's commitment to enhanceing budgetary and financial transparency. This will enable citizens to better understand the multifaceted challenges of public financial management.

Lamia Moubayed Bissat, the president of the Institut des Finances Basil Fuleihan, presented the history of the institute and highlighted that the "Citizen Budget" publication is considered internationally a key for transparency, public participation and accountability. She expressed hope of improving Lebanon's financial indicators through such interventions, and stressed that the aim was not only to raise Lebanon's international indicators but to achieve transparency and trust.

Khalil said in his speech that all civil society organizations would be invited to trigger dialogue on the numbers of the 2019 budget, to be accountable under the evaluation of the community. Building trust requires a series of interrelated procedures, and building a state can't be achieved without a clear strategic plan that tackles people's concerns.

Hariri said in his speech that the government had taken important steps in approving three consecutive budgets after 12 years. Approving the budget is an essential step, but what is more important is to approve it within the constitutional deadlines. The premier also stressed that the government was keen on having a permanent dialogue with the international community on the challenges facing Lebanon and how these can be mitigated, and this was ensured at the CEDRE conference through a transparent and robust follow-up mechanism.

The success and sustainability of any reform lies in ensuring political consensus and accompanying it with effective, modern and productive public administrations and institutions.

Hariri urged all public institutions and administrations to be engaged and committed to adopting all the upcoming reforms. He said the government was working to boost

Lebanon’s economy and institutions in order to restore the trust of citizens, the private sector and civil society in the state.

Restoration of trust can’t be achieved without building a transparent base. The prime minister’s assertive and practical words attest to the political will in having data and numbers to build a rights-based accountability system in Lebanon that is the cornerstone of restoring trust and economic development.

The mandate of Institut des Finances Basil Fuleihan is a milestone for enhancing access to information to accountability. The question is: How much is this institute empowered and supported to act as a technical arm for policymaking in all ministries? What about the other state institutions that produce data and reports - do they have a key role and impact on the policymaking process? The empowerment and progress of such institutions reflect government will and concrete actions in institutional reforms at various levels.

According to “Fiscal Futures: Scenario Thinking for Fiscal Transparency and Accountability,” the disclosure of budget data and access to information are important steps but not sufficient to achieve fiscal accountability. Thus, the budget should be communicated to people in a simplified and clear manner that can be understood by the general public. This will enable citizens to engage effectively in public debates. Such a process is an accumulative and complex one, and it starts with fiscal literacy classes and training on budget participation for students from an early age in order to be equipped to exercise their right to information. Besides being trained on access to information and digital systems, people should be aware of the dark side of technology and the dangers of surveillance and breaching privacy.

We are entering a new era of policymaking and governance systems in response to international regulations and commitments toward having a rights-based accountability system.

Hiba Huneini is manager of the youth and civic engagement program at the Hariri Foundation for Sustainable Human Development. Email her at hiba.h@hariri-foundation.org.

A version of this article appeared in the print edition of The Daily Star on September 18, 2019, on page 2.